المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 16 مارس 2026

في خضم الحرب العدوانية على الشعب الإيراني:
الخضوع والتطبيع وقمع التضامن

- ما الحرية السياسية بالنسبة للعمال- ات؟
- استقلال النقابة العمالية في منظور الحركة الاتحادية: حقائق من اجتماعات المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
- مرة أخرى بصدد «النقابة الفئوية»: تفاعل مع نقاش قيادة FNE
- عين على نضالات طبقتنا
- نساء التعليم بمعاهد IPSE بين رمزية 8 مارس وواقع الهشاشة المهنية
- طرد المناضلين/ت بجامعة ابن طفيل: معركة من أجل الدفاع عن الجامعة العمومية
- الجامعة التي تطرد أبناءها بسهولة، تفقد رسالتها قبل أن تفقد طلبتها
- كتاب: عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 10)
- إيران، أوقفوا الحرب الإمبريالية
- بول شاينو CHAIGNAUD Paul

في خضم الحرب العدوانية على الشعب الإيراني: الخضوع والتطبيع وقمع التضامن

افتتاحية جريدة المناضل-ة

بقلم: المناضل-ة

يبدو المغرب، للوهلة الأولى، بعيداً عن دائرة الصراع المشتعل في الشرق الأوسط، على بعد آلاف الكيلومترات من ساحات القصف والنار، حيث تتسع رقعة المواجهات وتتصاعد الحرب على إيران. غير أن هذا البعد الجغرافي لا يعني الحياد السياسي؛ فالمغرب يشكل حلقة ضمن شبكة التحالفات الإقليمية والدولية التي تقودها الولايات المتحدة، وشريكاً في منظومة الهيمنة على المنطقة.

في اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية قبل أيام، عبّر وزير الخارجية ناصر بوريطة عن موقف رسمي ينسجم مع رواية المحور الأمريكي–الإسرائيلي بشأن الحرب على إيران وامتداداتها في لبنان. فبينما كانت الضربات تتسع في المنطقة، أدان بوريطة ما وصفه بـ«السياسات الإيرانية العدوانية» التي تخلق ميليشيات تهدد الاستقرار العربي، مؤكداً تضامن المغرب مع الدول المتضررة من الرد الإيراني، ومعتبراً أن أمن الخليج «جزء لا يتجزأ من أمن المغرب». في المقابل، غاب أي ذكر للعدوان الأمريكي–الإسرائيلي الذي أشعل الحرب، مع دعوة إلى «الوقف الفوري للاعتداءات الإيرانية»، كما ورد في بيان الجامعة العربية، وكأن الصراع اندلع من فراغ.

ضمن هذا السياق، لا تبدو الاتفاقات الأمنية، والاستثمارات المروَّج لها، وخطوات التطبيع مع إسرائيل مجرد خيارات سيادية عادية، بل تعبيراً عن اندماج أعمق في منظومة الهيمنة الإمبريالية. وهو منطق يقترن بإحكام السيطرة على المجال العام وقمع الأصوات الرافضة، كما يعكسه منع الوقفة التضامنية مع الشعبين الإيراني والفلسطيني في مكناس، في إشارة إلى أن التضامن مع الشعوب المقهورة يُعامل بوصفه فعلاً يستوجب المنع والقمع.

تتحدد الوظيفة الجيوسياسية للنظام المغربي في هذا السياق، بتوليه دور تأمين الممرات البحرية وطرق الطاقة، ودعم التحالفات الأمريكية دون أدنى تردد، ومواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، وضمان استقرار منطقة شمال أفريقيا والساحل لصالح المصالح الإمبريالية الغربية. لكن أداء هذا الدور لا يمر عبر تعزيز السيادة الوطنية أو خدمة مصالح الشعب، بل عبر تَبَنٍّ كامل للاصطفافات الخارجية، المنسجمة مع المصالح الأمريكية والأوروبية والخليجية، وإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية بما يخدم القوى الكبرى، وليس تلبية لحاجات المغاربة أو تطلعاتهم إلى استقلال قرارهم.

إننا نشهد تكريس دور الجيش والشرطة المغربيين كأذرع لحلف شمال الأطلسي في محيط الساحل والصحراء، تحت غطاء «محاربة الإرهاب» الذي غالباً ما يُوظف لضرب حركات التحرر أو تصفية المنافسين السياسيين. كما أن الطموحات المغربية في مجال الطاقة تجعله أكثر اندماجاً في شبكات التبعية الأوروبية، حيث يتحول إلى مجرد ممر لطاقة بديلة للغاز الروسي، ما يدفعه للتوافق مع السياسات العدائية تجاه روسيا وإيران، حتى لو كانت تضر بمصالحه بعيدة المدى.

ويرتبط هذا التموضع الخارجي عضوياً ببنية النظام القائم. ليست الطبقة الحاكمة في المغرب مجرد نخبة سياسية تدير شؤون الحكم، بل شبكة مصالح اقتصادية وعسكرية متشابكة، تسعى بكل ما تملك إلى:

- حماية امتيازاتها عبر الارتباط الوثيق بالتحالفات الدولية، فكل صفقة أسلحة أمريكية وكل استثمار خليجي يغذي هذه الامتيازات ويكرس النخبة الحاكمة كـ«بورجوازية كومبرادورية»، وظيفتها الأساسية تسهيل تغلغل رأس المال الأجنبي، حتى لو كان على حساب الصناعة المحلية أو السيادة الاقتصادية؛
- تثبيت أركان النظام الملكي ومؤسساته عبر ضبط الحقل السياسي، وقمع أي حركة شعبية قد تعارض هذه الاصطفافات، واستخدام الدعم الخارجي (كالاعتراف الأمريكي بالسيادة على الصحراء) كورقة لتأمين مزيد من الإجماع الوطني داخليا؛
- إدارة الصراع الطبقي والسياسي داخلياً، وتضييق مساحات التضامن مع الشعوب المقهورة، كما حدث مع حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني، ومع الشعب الإيراني اليوم، حيث يُمنع أي تعبير عن التعاطف أو التأييد.

في هذا الإطار، لا يُعَدّ التطبيع مع إسرائيل خياراً دبلوماسياً عابراً أو خطوة تكتيكية. إنه يمثل رسالة واضحة مفادها أن النظام المغربي مرتبط عضوياً بالهيمنة الأمريكية والخليجية والصهيونية، وأن أي صوت معارض لهذا الترتيب سيواجه القمع بكل وحشية. لذلك يُنظر إلى التضامن الشعبي مع إيران أو مع أي شعب يتعرض للحروب والحصار والعقوبات الظالمة، على أنه تهديد مباشر لهذا الترتيب، ويجري خنقه بقوانين الدولة وإجراءاتها القمعية المشددة.

ولا يقتصر القمع على الأفعال، بل يمتد ليشمل المشاعر والتعاطف. فبواسطة مراقبة الخطاب على وسائل التواصل الاجتماعي، وتجريم أي تعبير عن التضامن تحت ذرائع «المساس بالعلاقات الخارجية» أو «نشر أخبار كاذبة»، تعمل الدولة على فرض هيمنة أيديولوجية، وتجعل من الولاء للخيارات الرسمية شرطاً للمواطنة.

تتطلب مواجهة هذا الوضع المركب تحركاً شعبياً واعياً، يدرك أن المعركة واحدة مهما تعددت جبهاتها. فالنضال ضد التطبيع والتبعية، والدفاع عن حرية التضامن مع الشعوب المقهورة، ليس مجرد موقف أخلاقي عابر، بل هو صراع وجودي من أجل السيادة الوطنية وحق الشعب في تقرير مصيره بعيداً عن ضغوط القوى الكبرى.

كما أن النضال من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية داخلياً يرتبط عضوياً بمقاومة الهيمنة الإمبريالية خارجياً. فالفساد والاستبداد الداخلي هما وجهان لعملة واحدة مع التبعية والخضوع للخارج. والربط بين هذه المستويات هو السبيل الوحيد لاستعادة الإرادة المستقلة للشعب المغربي، وكسر الحلقة المفرغة التي تجعل من الدعم الخارجي غطاء للقمع الداخلي.

من هنا، تشكل التعبئة الشعبية الواسعة ضد التطبيع، الطريق الوحيد نحو بناء سيادة حقيقية.

يبقى التضامن مع الشعوب الواقعة تحت أنظمة قمعية واستهداف امبريالي، كالشعب الإيراني وشعوب المنطقة المنكوبة بالصراعات، جوهرَ النضال من أجل السيادة الحقيقية. هذا هو الطريق الوحيد لإنهاء سياسات التبعية، وبناء قدرة وطنية على رفض الهيمنة الإمبريالية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية.

لا سبيل سوى النضال وتضامن الشعوب المقهورة من أجل الوقف الفوري للهجوم الامبريالي على إيران، ودعم نضال الشعب الإيراني وحقه في الدفاع عن نفسه ضد التدخلات الإمبريالية والصهيومية، وضد نظام الملالي القمعي.

ما الحرية السياسية بالنسبة للعمال- ات؟

بقلم؛ أزنزار

هل تملك عاملة سيكوم- سيكوميك نفس المفهوم للحرية السياسية الذي يعتقده مالك المصنع الذي طردها من العمل وشردها في الشارع؟ كيف تفهم هذه العاملة أن الدولة وأجهزة القمع، وكل المجتمع الرسمي، يقف إلى جانب رب العمل ضدها؟

في بلاد الاستبداد السياسي يكون إحراز الحرية السياسية/ الديمقراطية أمَّ المهام. لا يمكن الانعتاق من نير الاستغلال الاجتماعي دون حرية سياسية، ودون حقوق ديمقراطية. ينتج عن هذا استنتاج سياسي مفاده: إن نيلَ الحرية السياسية هي مهمة كل المتضررين من الاستبداد السياسي. و«كل» هذه لا تشمل أفرادا، بل طبقات. وهنا ينتهي الاستنتاج السياسي. فما أن تُطرَح مصالح الطبقات على كفة الميزان، حتى تتحول الحرية السياسية إلى محطِّ خلاف شديد، ليس فقط بين ممثلي الطبقات المتصارعة، بل بين هذه الطبقات ذاتها.

هل تسعى البرجوازية إلى حرية سياسية؟

تمتلك البرجوازية السلطة الاقتصادية. وهذه السلطة هي حق التملُّك وحرية التصرف في أملاكها. لكن البرجوازية لا تمتلك فقط أدوات العمل (مصانع، مزارع، مؤسسات خدمات... إلخ)، أو ما يُطلق عليها «رأسمال ميتا». بل تمتلك أيضا، بحكم قوة الواقع، «حرية» شراء قوة العمل. هذه الأخيرة ليست أدوات صامتة، بل بشرا حياً، كائنات تتنفس وتأكل وتلبس وتنام وتتناسل لإعادة إنتاج الحياة. وعادة ما يكون حرصُ الرأسمالي على سلامة «رأسماله الميت» (أي الآلات والبنايات) أولويةً، بينما لا يلقي بالا إلى «رأسماله الحي»، أي القوة العاملة التي تموت في حوادث الشغل والأمراض المهنية.

إن الحرية السياسية بالنسبة للرأسمالي لا تشمل حقَّ وحرية طبقة حاملي- ات قوة العمل في النضال من أجل التخلص من عبودية العمل المأجور، والتحرر من اضطرار بيع قوة عملهم- هن إلى طبقة أخرى، أي طبقة الرأسماليين، مخافة الموت جوعا ومرضا وتشريدا.

تقف الحرية السياسية بالنسبة للرأسمالي في الحدود التي سيستعملها فيها العمال- ات لتحدي سلطة الرأسمالي الاقتصادية. لذلك فإيمان الرأسمالي بالحرية السياسية وبالديمقراطية ناقص، إن لم يكن معدوما.

طيلة التاريخ السياسي للمغرب، تتالت معارضات سياسية تعبِّر عن مصالح أقسام من الرأسماليين. تمتعض تلك المعارضات البرجوازية من الاستبداد السياسي لأنه يُقفِل في وجهها فرص الولوج إلى مراكز السلطة، أو بالأحرى هوامشها. وفي نفس الوقت تعبِّر تلك المعارضات البرجوازية عن أقسام من الرأسماليين الصغار والمتوسطين مستائين من احتكار المَلَكية لفرص الاغتناء الاقتصادي الكبيرة، ومن استغلال المَلَكية لموقعها كحاكمٍ سياسي كي تنفرد بتلك الفرص؛ وهو ما يُطلق عليه في رطانة السياسة المغربية: «اقتصاد الريع»، «الاحتكار»، «المخزن الاقتصادي»... إلخ.

لذلك كل ما تنادي به تلك المعارضات البرجوازية هو تقاسم السلطة مع المَلَكية من موقع تابع صغير من وراء ظهر الشعب العامل وعلى حسابه، وفي نفس الوقت أن ترفع المَلَكية يدها على الاقتصاد وتسمح لقوانين الرأسمالية بالاشتغال: «التنافس الشريف»، «دولة القانون والمؤسسات»... إلخ. لن يستفيد العامل والعاملة شيئا من تقاسم شريف وعادل لفرص الاغتناء الاقتصادي بين أقسام الرأسماليين، فكل ما سينتج عن هذه رأسمالية التنافس الشريف هو تقاسم لفائض القيمة بين أقسام الرأسماليين تلك. وفائض القيمة هو العمل غير المؤدى عنه، العمل المجاني الذي يُعتصر من الطبقة العاملة، ويشكل أصل ربح الرأسماليين.

لكن، وراء العبارات الجوفاء مثل «التنافس الشريف» و«دولة القانون»، يختفي ما تحرص عليه تلك المعارضات البرجوازية، وهو شيء واحد: ألا تَمُسَّ الحرية السياسية/ الديمقراطية قُدسَ أقداس المجتمع؛ «المِلكيةُ الخاصة». هذه هي أرضية توافق مسبَق بين المَلَكية (القسم الحاكم من الرأسماليين) والأقسام الأخرى من الرأسماليين. وهنا يكمن الضعف التاريخي والجيني للمعارضات البرجوازية، ليس في المغرب فقط بل في كل بلدان العالم. توافق مسبَق يمنع الوصول إلى «التوافق التاريخي» الذي تسعى تلك المعارضات إلى الوصول إليه مع الملكية، من أجل تحوُّل هذه الأخيرة إلى «مَلَكية برلمانية».

مضمون هذا التوافق السياسي المسبَق حصل ليس بين المَلَكية والمعارضات البرجوازية، بل بينها وبين البرجوازية ذاتها كطبقة. ولقد عبَّر عنه نجيب أقصبي، اعتمادا على ريمي لوفو، بقول: «إن هذه ‹البرجوازية› سوف تتأقلم مع الوضع وتجد ‹الترتيبات المؤسساتية› القادرة على السماح لها بالاستمرار في الازدهار في ظل النظام القائم. والحقيقة أن عقودا من التجربة أظهرت أنه، من منظور هذه ‹النخبة›، يمكن صياغة منطق هذه ‹التسوية› على النحو التالي: الحد الأقصى من الامتيازات والحد الأدنى

التتمة في الصفحة 04

ما الحرية السياسية بالنسبة للعمال- ات؟

تتمة الصفحة 03

بقلم؛ أزنزار

من المخاطر... أجل، متفقون أننا لن نمارس السياسة، لكننا سنمارس المال والأعمال! وكما أن كل شيء يترتب حسب المنطق التالي: إذا كانت الأشياء على ما هي عليه، فما علينا إلا الحصول على أقصى 'ربح' بأقل 'تكلفة'». [1].

هذا ما يجعل من البرجوازي المغربي، وليس من الفلاح المغربي، خادمَ العرش. فالبرجوازي المغربي محتاج دوما إلى «العقب الحديدي» للاستبداد السياسي كي تتمكن «اليد الخفية» للسوق الرأسمالية من الاشتغال. تلك العقب الحديدية التي تحمي البرجوازي المغربي من الطبقة العاملة وتؤمِّن استمرار استغلالها واعتصار الأرباح منها. لذلك لا يمكن أن يلتقي مفهوم الطبقة العاملة عن الحرية السياسية مع مفهوم البرجوازية عنها.

ماذا تعني الحرية السياسية بالنسبة للعمال- ات؟

التتمة المنطقية للتسوية السياسية بين الملكية (القسم الحاكم من الرأسماليين) مع الأقسام الأخرى من الرأسماليين، هي، كما كتبها نجيب أقصبي، كالتالي: «سنقوم بتوظيف 'اليد العاملة' اللازمة لربحية رأس المال، ولكن في كثير من الأحيان، لن نشغل بشأن ضمان حصولها على الأجرة أو الحماية الاجتماعية التي ينص عليها القانون». [2]. لذلك فالحرية بالنسبة للرأسمالي هي حرية استغلال الطبقة العاملة، حرية التحرر من الالتزامات القانونية (قانون الشغل، الحماية الاجتماعية... إلخ)؛ أي في التحليل الأخير حرية اعتصار آخر قطرة عرق من الطبقة العاملة دون أدنى التزام اجتماعي.

تبدأ الحرية بالنسبة للعمال من حرية عضلاتهم وأعصابهم. وهذا لن يتحقق بدون المطلب التاريخي القديم قِدم الحركة العمالية: يوم عمل من ثماني ساعات، والذي أصبح حده الأدنى أقل مع التطور التكنولوجي الضخم، الذي يسمح بتحرير وقت كبير من الكدح.

إن طبقة عاملة ترزح تحت الاستغلال، ومضطرة إلى الكدح ساعات طوال من أجل تأمين النزر اليسير من متطلبات العيش، لن تتمكن من التفكير في أمور أخرى، وضمنها الحرية السياسية. لذلك تبدأ الحرية بالنسبة للعمال- ات في تحرير وقت أكبر من يومهم- هن من الاضطرار إلى الكدح في أماكن العمل والاستغلال. هذا الوقت، وذلك الجهد العضلي والعصبي الذي تستنزفه آلة الاستغلال، سيوجهه العمال- ات للتثقيف النظري والسياسي، وسيجدون من الوقت الكثير لينخرطوا في النقابات والأنشطة الحزبية والثقافية. وهذا ما يتخوَّف منهم الرأسماليون، فوقت الفراغ هذا سيوجهه العمال- ات للنضال ضد من يستغلهم- هن.

الوجه الآخر للحرية السياسية بالنسبة للعمال- ات هو حق الإضراب. الحق الحصري الذي يجب أن يتمتع به العمال- ات دون أدنى تدخل من طرف الدولة والبرجوازية، عبر تقنينه. دون هذا الحق لا يمكن للعمال أن يمارسوا أي شكل من أشكال الحرية السياسية. وهنا أيضا يتبدى الوجه المضاد للحرية السياسية لدى البرجوازية. فهذه الأخيرة تخشى الإضراب خشيتها من الموت. لذلك فإنها طالبت بتكبيل حق الإضراب ذاك، وقد تأتى لها ذلك بإصدار قانون بشأن ذلك في سبتمبر 2025.

العمال- ات محرومون- ات من الحقوق السياسية كطبقة. وفي بلد استبداد يفقد فيه التصويت في الانتخابات أي سلطة فعلية، ومعها تفقدها كل المؤسسات المنتخَبة، فإن العمال- ات «يصوِّتون بأرجلهم- ات وقبضاتهم»، عبر الإضرابات ومظاهرات الشوارع. لذلك فكل تقييد لحقي الإضراب والتظاهر هو إعدام لكل شرط للحرية السياسية التي يجب أن يتمتع بها العمال- ات.

تجميع معسكر العمل في وجه معسكر رأس المال

هذا التناقض، بين البرجوازية والدولة (الاستبداد السياسي)، من جهة وبين الطبقة العاملة وتنظيماتها (نقابات وأحزاب يسارية)، ليس محضَ تناقض أيديولوجي/ سياسي، بل يمد جذوره في أعمق المجتمع الرأسمالي. البرجوازية ليست في حاجة إلى حرية سياسية إلا في الحدود التي تضمن لها إبقاء الطبقة العاملة مغلولة في ربقة الاستغلال وحبيسة حظيرة الطاعة والامتثال. بينما الطبقة العاملة تريد الحرية السياسية من أجل تدمير ليس فقط السلطة السياسية للاستبداد (القسم الحاكم من الرأسماليين)، بل لتدمير السلطة الاقتصادية للرأسماليين كلهم؛ أي القضاء على أصل كل الشرور، وهو المِلكية الخاصة لوسائل الإنتاج والطبيعة وقوة العمل.

لهذا فإن تجميع معسكَر العمل في وجه معسكر رأس المال (البرجوازية ودولتها) هو السبيل الوحيد لنيل الحرية السياسية. يتكون معسكر العمل حاليا من الطبقة العاملة المنظَّمة وغير المنظَّمة، ومن النقابات وكل أشكال التنظيم الأخرى (تنسيقيات)، ومن أحزاب يسار جذري، وإصلاحي يعلن مبدئيا حرصه على حقوق العمال- ات. عكسُ هذا التجميع والوحدة يعني تشتت معسكر العمل، وتحوُّل بعض تنظيماته إلى ملحقات للبرجوازية ودولتها، تحت شتى الشعارات: «الحوار الاجتماعي»، «النقابة الاقتراحية»، «المقاربة التشاركية»... إلخ. وهي شعارات قوَّضت الحركة النقابية المغربية وجعلتها عاجزة عن الدفاع عن مصالح العمال- ات، وفي أسوإ الحالات نفور من النقابة ومن السياسة والتحزب بشكل عام.

==========

[1]- نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوليد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 255.

[2]- نفسه ص 256.

استقلال النقابة العمالية في منظور الحركة الاتحادية: حقائق من اجتماعات المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

بقلم، مصطفى البحري

الحركة النقابية المغربية أرسى أسسها مناضلون عماليون أوروبيون من الشغيلة التي جذبهم الاقتصاد الرأسمالي الناشئ بالمغرب بعد احتلاله في مطلع القرن العشرين. كان معظم أولئك المناضلين، الذين يمثلون قسما كبيرا من قاموس اعلام النقابة بالمغرب لألبير عياش، اشتراكيين وشيوعيين. وكان لمناضلي الحزب الشيوعي المغربي (أول حزب للطبقة العاملة المغربية) دور كبير في إرساء بينان الحركة النقابية المغربية. وكانت الحركة الوطنية البرجوازية (حزب الاستقلال، ...) تخشى تنامي قوة عمالية سياسية مستقلة عنها، تذود عن مصالح الشغيلة الاجتماعية، وكذا عن التحرر من الاستعمار، بما ينازعها فيما تتطلع اليه من قيادة النضال من اجل الاستقلال. فحاربت الحزب الشيوعي المغربي بتهم الإلحاد والافتراءات للنيل من مصداقيته لدى الجماهير الكادحة المغربية (وستكون جريرة عدم تطابق الفكر المادي الالحادي مع الإسلام مبررمنع حكومة عبد الله إبراهيم للحزب الشيوعي المغربي في سبتمبر1959) . وحاول حزب الاستقلال منع انضمام الشغيلة المغاربة الى النقابة توجسا من تأثير الشيوعية عليهم. لكن بعد ان تأكد لها انضمام عمال المغرب المتزايد الى النقابة العمالية، غيرت التكتيك و اتجهت نحو هدف السيطرة على النقابة، أي انتزاع قيادتها من الشيوعيين. وذلك كنه عملية تأسيس الاتحاد المغربي للشغل، الذي تم تحت كنف الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، أداة الامبريالية الأمريكية لمحاربة الفكر الثوري داخل الطبقة العاملة عالميا.

وكان الأقرب إلى قيادة الاتحاد المغربي للشغل في بداياته جناح حزب الاستقلال اليساري (عبد الله ابراهيم، اليوسفي، بنبركة ...)، فكانت تلك القيادة النقابية من المكونات المؤسسة لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وفي معمعان الصراع على السلطة الذي طبع سنوات الاستقلال الشكلي الأولى، بين القصر ويسار حزب الاستقلال، اصطفت بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل، حرصا على مصالحها كفئة عمالية ذات امتيازات، إلى جانب الحكم تحت غطاء خطاب ناقد وحتى جذري. وبذلك فقد يسار حزب الاستقلال تحكمه في النقابة العمالية. وبعد محاولات لمنازعة البيروقراطية، انتهى القرار بالقيادة الاتحادية إلى حسم الأمر والسير نحو تأسيس نقابة خاصة بالحركة الاتحادية، وكان ذلك بتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في نوفمبر العام 1978. بذلك استعاد حزب غير عمالي التحكم في قسم من الطبقة العاملة عبر نقابة تابعة للحزب، مجرد ذراع يتحكم فيه عقل الحزب. وبالطبع لا يمكن ممارسة ذلك التحكم والتوجيه إلا بادعاء الاستقلالية، وإظهار النقابة كماسك بزمام أموره بعيدا عن أي تدخل من قبل أي حزب، لا سيما ان تأسيس حزب الاستقلال للاتحاد العام للشغالين بالمغرب اعطى صورة جلية لما يكون عليه التحكم الحزبي في النقابة العمالية. فجاءت وثائق تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ومضمون جريدتها «الديمقراطية العمالية»، وتصريحات قادتها، لتؤكد وتعيد أن الاستقلالية أحد مبادئ النقابة «البديل التاريخي».

افتقاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للاستقلال عن الاتحاد الاشتراكي واقع دل عليه مسار النقابة طيلة عقود، من التأسيس الى انشقاق تيار الأموي وتأسيسه حزبه الخاص في متم العام 2001. فلم تكن النقابة غير أدوات ضمن أخريات يستعملها الحزب لإعمال خطه السياسي القائم على ممارسة ضغط على النظام لإرغامه على تقاسم السلطة في نوع من حكومة عبد الله إبراهيم (حلم الاتحاديين الأبدي الذي انتهى الى مسخ سمي حكومة تناوب). الضغط والمناوشة في حدود لا تهدد فعلا وجود النظام، أي تكييف الملكية لتصورهم لا النضال الفعلي ضد الاستبداد. هذه هي الخلاصة التي ينتهي اليه كل متأمل موضوعي في مسار الثنائي الحزب/النقابة. ولمن يسد عقله على تحليل الواقع عبر عقود ان يستأنس قليلا بما أثبته وخلده بقلمه احد قادة الاتحاد الاشتراكي التاريخيين محمد الحبيب الفرقاني. ففي كتاب صدر مؤخرا

التتمة في الصفحة 06

استقلال النقابة العمالية في منظور الحركة الاتحادية: حقائق من اجتماعات المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

تتمة الصفحة 05

بقلم، مصطفى البحري

بعنوان: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، محاضر اجتماعات المكتب السياسي (1979-2000) [*] بعض مما دار في اجتماعات قيادة الحزب بشأن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

طبعا ليست النقابة مجرد جهاز مسير عن بعد، حيث لابد، ولا مفر أن يتأثر الجهاز بضغط القاعدة العمالية التي تتطلع الى تحقيق مطالبها، وليس إلى غايات أخرى قد يرومها حزب ما. فالنضالات العمالية لها ديناميتها الخاصة قد تتجاوز مرامي المتحكمين في جهاز النقابة. هذا بالضبط ما برز في إضرابات 1979 (الصحة والتعليم بوجه خاص) التي قادتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي ابان فيها الشغيلة كفاحية شديدة في سياق مطبوع بتدهور وضعهم الاجتماعي، وما فتحه تأسيس ك.د.ش من منفذ لتدفق طاقة النضال بعد عقود من التجميد المتعمد من بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل الموغلة في التعاون مع النظام.

دينامية نضالات 1979 لم ترق لقيادة الاتحاد الاشتراكي التي تتفادى مواجهة طبقية قد تفلت من عنان الحزب، وتفسد خططه السياسة المتوخية مجرد ضغط، وتتجاوزها إلى كفاح يهدد نظام الاستبداد والاستغلال برمته .

مما دونه الفرقاني في تقرير مفصل عن اجتماع المكتب السياسي للحزب بمنزل بوعبيد يوم 12 مارس 1979، ورد ما يلي:

نقطة في جدول الاعمال: اضراب الصحة والتعليم ونتائجه صفحة 73

خامسا: ودارت مناقشة حول أن مراقبة الحزب الإتحاد على الكونفدرالية وعلى قراراتها ضعيفة، او تكاد تكون غير فعالة، وأن القرارات كثيرا ما تتخذ دون الرجوع إلى الحزب، والاستشارة معه، بل يتم الإخبار بها بعد أن تتخذ أو تكون على وشك أن تتخذ، فيكون الحزب أمام الأمر الواقع.

وأشار عابد الجابري إلى أنه مثلا يعقد المجلس الوطني لنقابة التعليم، ويحدد جدول أعماله دون علم الحزب أو استشارته، فيجد الحزب نفسه مسجونا في قراراته ومسوقا بها.

هنا لاحظ الفرقاني الحبيب أن مجموعة عملية التنسيق، تنسيق الحزب مع النقابة، مختلة إن لم تكن منعدمة، وأن لجنة التنسيق العمالية لا تمارس مهمتها في هذا الباب، فكان لذلك أثره المباشر في هذا التخبط، وفي العمل العشوائي الاندفاعي في سير النقابات وقراراتها الفجة.

وأكد عابد الجابري هذا الأمر موضحا أن التوجيه الحزبي في النقابات لا يسير وفق خطة محكمة. وذكر الحبابي أن الأموي مثلا لم يأت إلى عبد الرحيم واجتمع معه بحضوري، إلا حين اجتماع المجلس الوطني للنقابة، وعلى أبواب اتخاذه القرار بالإضراب.

ولاحظ الحبيب أن القرارات في الكونفدرالية، وفي نقابة التعليم خاصة أصبحت تخضع لنوع من المزايدات على التطرف، تحت تأثير المتياسرين المتواجدين في هذه النقابات، والذين يعملون ما وسعهم للدفع بمسلسل العمل النقابي إلى طريق الخطورة وتكسير النقابات وبالتالي الحزب. ومن الممكن إذا سارت الأمور على هذا المنوال، أن يصبح الإتحاد ضحية لهذا الوضع الشاذ، الذي جاء ويجيء نتيجة التفريط والانسياق مع الاندفاع المتهور، والحماس الطائش.»

انتهى المقتبس مما كتب الفرقاني، طويل لكنه يستحق السرد. إنه شهادة تأكيد للتقييم

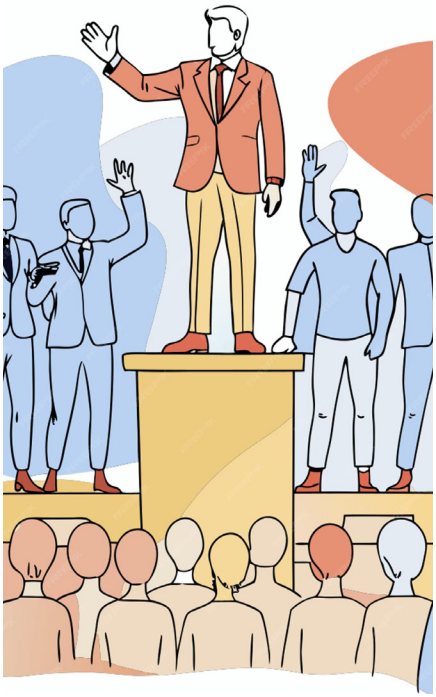

المساق هنا لرؤية الاتحاد الاشتراكي للنقابة العمالية. يعتبر البوعبيديون كفاحية الطبقة العاملة مجرد تأثير متياسرين وتطرف واندفاع متهور وحماس طائش. وقد ابانوا مرارا عن بديلهم عما يسمونه تياسرا: سيرورة مديدة من الانبطاح وخدمة الاستبداد، استعملت فيها النقابة، تُوج بالمسخ المسمى حكومة تناوب توافقي.

الطبقة العاملة المغربية لا يعوزها حزبها المستقل بل حتى نقابتها المستقلة.

في مقال قادم نلقي ضوءا عن استقلال النقابة من منظور طبقي كفاحي وديمقراطي.

مرة أخرى بصدد «النقابة الفئوية»: تفاعل مع نقاش قيادة FNE

بقلم:-هشام أكرام: أستاذ (مديرية أزيلال) * رجاء برهمان: أستاذة (مديرية الصويرة) * محمد ايت احمد: أستاذ (مديرية شيشاوة) * مريم الصبير: أستاذة (مديرية مراكش) * بشرى لكفول: أستاذة (مديرية الرحامنة).

«هناك ضعف التضامن بين الشغيلة. هذه مسألة خطيرة لأن النقابة كلها مبنية على تلك الكلمة السحرية وهي ‹التضامن›. عندما ينعدم التضامن يُفرَغ العمل النقابي من محتواه التقدمي.» [المناضل النقابي عبد الحميد أمين] .

مقدمة لا بد منها:

بعد نشر مقال «هل نحن في حاجة فعلية الى نقابة فئوية» [https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=903541]، أصدرت قيادة الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي [FNE]، في شخص كاتبها الوطني عبد الله غميمط، ردا عليه.

بدايةً، نودُّ التأكيد على تثميننا لهذا الجواب، كونه تجاوزٌ لإحدى نقاط ضعف العمل النقابي؛ وهي غياب النقاش والسجال، إن لم يكن وأدُه داخل تنظيمات نضال شغيلة البلد. ونعتبر الرد إيجابيا كونه يوسّع مساحة هذين النقاش والسجال لما فيه مصلحة تقوية نقابات الشغيلة وتطويرها لتفي بعلة وجودها: توحيد الشغيلة كي يكونوا قادرين على الدفاع على مصالحهم الآنية والتاريخية.

كما نودُّ التأكيد، في هذه المقدِّمة، على أن رأينا الجماعي الصادر سابقا، لا يعارضُ بتاتا حقَّ شغيلة أي قطاع في أن ينتظموا في نقابة. فالقول: «ليس من حق شغيلة التعليم الابتدائي أن ينتظموا في نقابة خاصة بهم»، ليس قولَ رأينا الجماعي. فالجامعة الوطنية للتعليم- FNE، ذاتها ليس نقابة جامِعة، بل نقابة قطاعية، وكانت كذلك أيضا قبل أن يجري طردها من نقابة جامِعة وهي الاتحاد المغربي للشغل. كما لا يتناقض كون النقابة الوطنية للتعليم تنظيما لشغيلة التعليم مع كونها جزءًا من نقابة جامعة وهي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. لذلك فما هو في صلب النقاش ليس هو «حق شغيلة التعليم الابتدائي في تأسيس نقابة خاصة بهم»، نقابةٌ قد نجد أنفسنا منخرطين-ات فيها، إذ أن المبدأ الذي يحكمنا هو: «نتواجد أينما يتواجد الشغيلة». ما في صلب النقاش والسجال هي الحجج التي جرى تقديمها لتبرير تأسيس نقابة خاصة بأساتذة/ات التعليم الابتدائي تحت مسمى «النقابة الفئوية». وهي مبررات نراها خاطئة، لذلك فالمبدأ الأول (نتواجد حيث يتواجد الشغيلة)، يكمِّله مبدأ ثانٍ وهو «قول الحقيقة للشغيلة، بدل مجاراة ما قد يعتقدونه ملائما، وهو ليس كذلك من وجهة نظر المصلحة الجماعية للشغيلة، وإن بدا لهم ملائما من وجهة النظر الفئوية الضيقة».

لذلك سيتضمَّن هذا الرأي الجماعي الثاني نقاشَ وسجالَ ما نراه جوهريا في جواب قيادة الجامعة الوطنية للتعليم- FNE دفاعا عن «النقابة الفئوية». والغاية في النهاية هي طرح منظورات الاختلاف أمام أنظار جميع الشغيلة من أجل إسهام فعلي في بناء وتقوية أداوت نضالهم.

أولا- بين التنازل للرأي السائد في صفوف الشغيلة ووجوب قول الحقيقة لهم

ضمن ما يبرّر تأسيس «نقابة فئوية» لأساتذة-ات التعليم الابتدائي، جاء في جواب قيادة FNE ما يلي:

1 - «لا يمكن مطالبة الشغيلة بالانخراط في وحدة نقابية لم تعد تشعر بأنها تحميها أو تعبر عنها». وهنا يجب قول الحقيقة للشغيلة، فالوحدة النقابية ليست هي التي لا تحمي الشغيلة ولا تعبر عنهم، بل التجزئة النقابية، فضلا عن خط نقابي قائم على أفضلية الحوار على النضال، وما يستتبعه من جعل الحوار مجرد محطة تَحمل إليها الفئات ملفاتها المطلبية مجزأةً. لذلك ليست الفئوية نتيجة لـ«الوحدة النقابية التي لم تعد الشغيلة تشعر بأنها تحميها أو تعبر عنها»، بل هي نتاج التجزئة ذاتها وأحد مظاهرها. الأجدى هو أن تدافع القيادة النقابية عن «الوحدة النقابية»، وليس التنازل أمام رأي سائد في صفوف الأساتذة، هو عبارة عن «شعور». كان لازما أن تُظهِر قيادة FNE للشغيلة خطأ ذلك الشعور، بدل مجاراته... فقرار في حجم «تأسيس نقابة فئوية» يجب ألا يبنى على «الشعور»، بل بناء على تحليل دقيق وملموس.

2 - «الإحساس بأن مطالب الابتدائي تُستعمل كورقة ضغط ثم تنسى عند التسويات». هنا أيضا يجب قول الحقيقة للشغيلة. والحقيقة هي أن المسؤول هو الدولة التي ترفض الاستجابة لمطالب أساتذة-ات الابتدائي وليس «نسيانها عند التسويات». وهنا أيضا لا يبنى القرار على «الأحاسيس»، بل على جدوى القرار وصحته. وتصحيح ذلك «الإحساس» يجب أن يجري بتجاوز ما يسببه: رفض الدولة. فتأسيس «النقابة الفئوية» لا يضمن أن تستجيب الدولة لمطالب شغيلة التعليم الابتدائي، بل نضال موحَّد، أي بالضرورة نضال غير فئوي، قدَّم عنه حراك شغيلة التعليم سنة 2023 نموذجا حيا.

إن«فرض المشاركة في التفاوض» لا يستدعي «مشاركة ممثلي جميع الفئات في التفاوض»، لأن هذا الأخير سيتحول إلى ساحة تساوم فيها كل فئة على مطلبها الخاص بدل التفاوض على ملف مطلبي جامع يجابه جذور الهجوم في سياسة الدولة، ويعيد بالتالي إنتاج ما اعتبره جواب قيادة FNE أحد أسباب الفئوية: «أنظمة أساسية مجزّئة».

كما أن «المشاركة في التفاوض»، لا تقتصر على المشاركة في جلساته؛ بل يتعدى ذلك إلى إخضاع نتائج التفاوض لموافقة القواعد عبر عقد جموعات عامة في أماكن العمل ومقرات

التتمة في الصفحة 08

مرة أخرى بصدد «النقابة الفئوية»: تفاعل مع نقاش قيادة FNE

بقلم:-هشام أكرام: أستاذ (مديرية أزيلال) * رجاء برهمان: أستاذة (مديرية الصويرة) * محمد ايت احمد: أستاذ (مديرية شيشاوة) * مريم الصبير: أستاذة (مديرية مراكش) * بشرى لكفول: أستاذة (مديرية الرحامنة).

النقابات، بدل ما اعتادته القيادات النقابية من إصدار بلاغات تتضمن بشكل مقتضب ما جرى التوصل إليه من اتفاقات، وفي أحسن الأحوال بثٌّ مباشر (لايف) لشرح الاتفاقات. لقد قدَّم طلبة الطب نموذجا لديمقراطية القرار هذا عبر إخضاعهم نتائج كل جولة تفاوض إلى نقاش وتصويت داخل الجموع العامة، وهو السبيل الوحيد في نظرنا لمشاركة فعلية في التفاوض.

إن الآلية الوحيدة لتفاوض يضمن مصالح الشغيلة، إلى جانب تفاوض مسنود بالنضال، هي لجنة تفاوض منتخَبة وخاضعة لرقابة القواعد وللمحاسبة والعزل. في حين أن ما يجري حاليا هو «حوار قطاعي ممأسس» تستعمل فيه الدولة القيادات النقابية وفق المقاربة التشاركية في تدبير أزمة القطاع، تدبيرٌ يحمِّل تكلفةَ الأزمة للقاعدة الواسعة من شغيلة القطاع: هيئة التدريس، وضمنها أساتذة-ات الابتدائي.

ثانيا- في مسألة ضعف التمثيلية

أحد المبررات التي جاءت في الرد هو «ضعف التمثيلية الفعلية في أجهزة القرار النقابي». من وجهة نظرنا لا يستدعي هذا المبرر تأسيس نقابة فئوية، فالمنطق كله مغلوط. فالتمثيلية داخل الجهاز النقابي لا تكون بالفئات بل بمن تراه الشغيلة أجدر بتمثيلها في هذه الأجهزة عبر تقوية الديمقراطية داخل فضاء نقابي موسع جامع لكل الفئات.

إن جعل التمثيلية في أجهزة القرار النقابي مبنية على «الفئوية»، سيحوِّل القيادة إلى «لوبيات فئوية»، ما سيُضعف ليس فقط قوة التفاوض والنضال، بل قوة ووحدة النقابة الجامعة ذاتها. إذ ستتحول أجهزة القرار النقابي إلى «محفَلٍ يحاول ممثلو كل فئة فرض مطالبها في مواجهة الفئات الأخرى».

ثالثا- حول قرار التأسيس والبناء

جاء في جواب قيادة FNE ما يلي: «إن تأسيس نقابة فئوية لأساتذة التعليم الابتدائي

ليست مسألة تقنية أو تنظيمية محضة، بل هو اختيار نقابي تبلور بعد نقاش مسؤول داخل أجهزة النقابة، رغم الوعي بوجود تناقضات وجب تدبيرها وفق تراتبيتها». وهذا الجواب يستدعي هذه الملاحظات:

1- يفرض مبدأُ قولِ الحقيقة للشغيلة أن تشرح قيادة FNE للشغيلة «ما هي تلك التناقضات التي تعي قيادة FNE وجودها؟»، وكيف سيجري «تدبيرها وفق تراتبيتها؟». لأن الإقرار بوجود التناقضات ووجوب تدبيرها دون تفصيل ذلك لن يساعدة الشغيلة في شيء، بل سيجعلهم عاجزين عن ذلك ما أن يتصادموا مع أول تلك التناقضات.

2- يتناقض قول قيادة FNE بأن «تأسيس نقابة فئوية لأساتذة التعليم الابتدائي.. هو اختيار نقابي تبلور بعد نقاش مسؤول داخل أجهزة النقابة»، مع ما ورد في مكان آخر من جوابها في فقرة «الفئوية: خيار أم نتيجة؟». فهنا ورد ما يلي: «يتعامل المنتقدون مع الفئوية وكأنها اختيار سياسي واع اتخذته فئات من الشغيلة ضد مصلحة الوحدة، بينما يغيب في تحليلهم أن الفئوية هي في كثير من الحالات نتيجة موضوعية لتراجع النقابة المؤطِّرة لكافة فئات الشغيلة التعليمية». فأيهما أصح: كونها «اختيار نقابي تبلور بعد نقاش مسؤول داخل أجهزة النقابة»، أم كونها «ليست اختيارا سياسا واعيا... وفي كثير من الحالات نتيجة موضوعية لتراجع النقابة المؤطِّرة لكافة فئات الشغيلة التعليمية»؟

يمكن استنتاج المنطق الذي حكم قرار قيادة FNE احتضانَ تأسيس نقابة فئوية كالتالي: ما دام شغيلة التعليم الابتدائي اتخذوا «عن غير وعي سياسي» تأسيس نقابتهم الفئوية، فلا ضير أن نكون نحن، من يلتقط تلك الفرصة عن وعيٍ، حتى وإن تعارضت مع منطق «النقابة المؤطِّرة لكافة فئات الشغيلة التعليمية»، وبتعبير آخر: «النقابة الفئوية مُضِرَّة، باستثناء إن كانت محتضَنة داخل FNE». وهذا ليس منطقا بنَّاءً، لأنه وإن كان يمنح للنقابة المبادرة (FNE) إمكانَ الاستفادة من استياء شغيلة التعليم الابتدائي لانتزاع مكاسب تنظيمية وتمثيلية، إلا أنه يكرِّس واقعا مدمِّرا للحركة النقابية.

رابعا- في مسألة البيروقراطية

تقتضي مواجهه البيروقراطية فهم الشروط التي أنتجتها وتوحيد صفوف الشغيله بدل الدفاع عن مسببات تشتيتهم. جاء في جواب قيادة FNE: «تجاوز البيروقراطية النقابية وفرض المشاركة في التفاوض». وهنا نتساءل عن أي بيروقراطية يجري الحديث هنا؟ إذا كان الأمر مرتبطا ببيروقراطيات

التتمة في الصفحة 09

مرة أخرى بصدد «النقابة الفئوية»: تفاعل مع نقاش قيادة FNE

تتمة الصفحة 08

بقلم:-هشام أكرام: أستاذ (مديرية أزيلال) * رجاء برهمان: أستاذة (مديرية الصويرة) * محمد ايت احمد: أستاذ (مديرية شيشاوة) * مريم الصبير: أستاذة (مديرية مراكش) * بشرى لكفول: أستاذة (مديرية الرحامنة).

النقابات الأخرى فلا يمكن لنقابة فئوية (نقابة أساتذة-ات التعليم الابتدائي) داخل نقابة قطاعية (FNE) أن تحارب البيروقراطية في صفوف النقابات التعليمية الأخرى. أما إن كان الأمر يتعلق بهذه النقابة (FNE) نفسها فهذا اعتراف بوجود البيروقراطية داخلها، وهو ما ظلت قيادتها تنفيه دوما.

خامسا- نقد الفئوية: بين السياسي والأخلاقي

يصف جواب قيادة FNE نقدنا للفئوية (الوارد في الرأي الجماعي) بأنه «نقد أخلاقي». لكننا نقول، بناء على ما تطرقنا إليه في السابق أن ما تقدمنا به هو نقد سياسي- نقابي (مع قلب الترتيب الذي ورد في جواب قيادة FNE: «نقابي- سياسي»). فالفئوية في واقعنا الحالي موجهة أساسا، في أحسن الحالات ضد القيادات النقابية، وفي أسوئها (وهي الغالبة) موجهة ضد فكرة النقابة بحد ذاتها.

إن احتضان تأسيس نقابة فئوية لأساتذة-ات التعليم الابتدائي داخل هذه الجامعة الوطنية للتعليم- FNE لا يعني أن هؤلاء الأساتذة قد تخلوا عن آرائهم-هن من النقابة بشكل عام؛ بل يعني إدخالَ ذلك المنطق إلى داخل النقابة ذاتها، وهو ما يمكن أن يكون له أثر مدمر على الخط النقابي والسياسي لهذه النقابة (FNE) التي احتضنت تأسيس «نقابة فئوية». وبدل أن تكون «النقابة الفئوية» سبيلا انتقاليا نحو «نقابة جامعة»، ستتحول إلى العكس تماما: «تفكيك النقابة الجامعة إلى جزر فئوية»، فقد تأكد بالتجربة التاريخية أن ما يسمى عادةً انتقاليا غالبا ما يصبح دائما. وبالتالي فالخطر القائم هو أن يتحول المؤقت إلى واقع دائم بعدما تنشأ قيادة ومصالح جديدة منفصلة عن القاعدة التي كانت تدعي الدفاع عنها ضد القياداتِ/ النقابات الأخرى.

ومما جاء في الرد أيضا «اختزال الفئوية في خيارات القيادات النقابية قراءة سطحية تغفل السياق السياسي والاجتماعي والمؤسساتي الذي انتجها». وهنا نشير إلى أن رأينا الجماعي الأول، لم يقل، لا من قرب ولا من بعيد، إن ظاهرة الفئوية هي «خيارات القيادات النقابية»، بل قلنا «إن القيادات النقابية رضخت واستسلمت لذلك الخيار»، وبدل الدفاع عن خط نقابي موحَّد وموحِّد استسلمت القيادات النقابية لموجة الفئوية الغامرة، في تنافس بينها كي لا تفقد كل واحدة منها التمثيلية في صفوف تلك الفئات.

وهنا نتفق مع جواب قيادة FNE: «صحيح أن الوحدة لا تفرض بالشعارات»، ونضيف أيضا أنها لا تبنى بإنشاء إطارات منفصلة تجعل التنسيق أصعب وتضعف قوة الضغط الجماعي. وحين نقول إن تفتيت الشغيلة يضعفها فهذا ليس موقفا أخلاقيا وإنما قراءة عملية لتجارب سابقة.

سادسا- تشخيص صحيح واستنتاجات خاطئة

جاء في جواب قيادة FNE على رأينا الجماعي: «تشخيص الفئوية كونها نتيجة مباشرة لسياسة رسمية أدت إلى تفتيت الشغيلة التعليمية عبر أنظمة أساسية مجزئة وضربت مبدأ الوحدة داخل الوظيفة التعليمية، وأضعفت النقابات القطاعية عبر الحوارات الشكلية وعدم تنفيذ الاتفاقيات وأقصت بشكل متعمد المطالب الشاملة».

بعد كل هذا التشخيص الصحيح والذي نتفق معه جملة وتفصيلا،كان قرار قيادة FNE هو الخضوع للواقع الذي رفضه تشخيصها: القبول بالفئوية، وبالتالي اعتبار الواقع أقوى من إرادة الفاعلين (شغيلة وقيادات). ولجعل ذلك مُقنعا تضيف قيادة FNE إلى كلمة «واقع» كلمةَ «موضوعي» لجعل الحجة أقوى بأنه «واقع لا يمكن معالجته»، وبالتالي فالحل هو «مسايرة هذا الواقع و مواكبته».

وهذا يظهر في فقرة أخرى من جواب قيادة FNE: «إما مرافقة نضالات فئات متضررة وملموسة، أو تركها وحيدة في مواجهة الوزارة، وهو ما كان سيُعَد تخليا عن الدور النضالي للنقابة». لكن لا شيء يجبر القيادة النقابية على الاختيار بين هذين الخيارين، وكأننا أمام المقولة الشهيرة «أهون الشرين» الذي يتحول مع الوقت إلى أسوء الشرور. إنه منطق «ابتزاز» في النقاش يعني أن كل من يرفض تأسيس «نقابة فئوية» يتخذ قراره عن وعي بـ«ترك نضالات فئات متضررة وحيدة في مواجهة الوزارة»، بينما يصوِّر المبادر بتأسيس «نقابة فئوية» بأنه «يرافق نضالات فئات متضررة...». إن هذه الفقرة توضِّح فعلا الخط «النقابي-السياسي» لقيادة FNE: «مرافقة نضالات الفئات». في حين أن «الدور النضالي للنقابة»، لا يقوم على «المرافقة»، بل على إيقاظ الشغيلة وتنظيمهم ومحاربة الأوهام السائدة في صفوفهم (لا قبولها) وطرح منظور موحَّد للنضال أمامهم.

سابعا- الوجه الاستراتيجي للنقاش

1. جاء في جواب قيادة FNE: «إن دعم مطالب فئوية لا يعني تبني الفئوية كخيار استراتيجي، بل يعكس في كثير من الأحيان غياب إطار نضالي موحد فرضته الدولة نفسها». وهنا تقول قيادة FNE الشيء ونقيضه. فمرة تقول بأن تأسيس «نقابة فئوية» هو «اختيار نقابي تبلور بعد نقاش مسؤول داخل أجهزة النقابة»، ومرة أخرى تقول «ليس تبني الفئوية خيارا استراتيجيا». إما أن كلمة «استراتيجية» غير مفهومة، أو تَلاَعُبٌ بها. فكل ما جرده جواب قيادة FNE من تشخيص للواقع الموضوعي للحركة النقابية وكون وضعِها ناتجٌ عن سياسات الدولة، يعني أن مواجهة ذلك الواقع الموضوعي وتلك السياسات يستدعي «خيارا استراتيجيا»، وهذا الأخير لخَّصه جواب قيادة FNE في «النقابة الفئوية»، الذي قالت عنه في نفس الوقت

مرة أخرى بصدد «النقابة الفئوية»: تفاعل مع نقاش قيادة FNE

بقلم:-هشام أكرام: أستاذ (مديرية أزيلال) * رجاء برهمان: أستاذة (مديرية الصويرة) * محمد ايت احمد: أستاذ (مديرية شيشاوة) * مريم الصبير: أستاذة (مديرية مراكش) * بشرى لكفول: أستاذة (مديرية الرحامنة).

«ليس خيارا استراتيجيا»... فلا يمكن مواجهة واقع موضوعي راسخ بخيار يقال عنه تارة إنه «استراتيجي» وتارة أخرى أنه «غير استراتيجي».

2. في نفس النقطة جاء في جواب قيادة FNE: «في مثل هذا السياق، قد لا تكون النقابة الفئوية حلا استراتيجيا نهائيا، لكنها قد تمثل شكلا انتقاليا لإعادة تنظيم القواعد وبناء توازن قوى جديد، شريطة ألا تنغلق على ذاتها وألا تتحول إلى أداة تفاوض تقني معزول».

كلمة «السياق» هنا مهمة جدا. فالسياق كما ورد في الجواب (الواقع الموضوعي للحركة النقابية وسياسات الدولة المشتتة لوحدة الشغيلة، وإحساس شغيلة التعليم الابتدائي بأنهم مقصيون... إلخ)، كل ذلك يفيد بشكل جازم وقاطع أن تأسيس «النقابة الفئوية» هو «حل استراتيجي نهائي»، ولا يهم إن كانت قيادة FNE تقول إنه ليس كذلك، بل ما يهم هنا هو ما يعتقده شغيلة التعليم الابتدائي، حتى وإن أسسوا «نقابتهم الفئوية» داخل FNE، فما دامت الشروط الواردة أعلاه، فستتعمق الفئوية أكثر وتنغرس أكثر داخل FNE نفسها، وقد تحدث انسحابات وانشقاقات بمبرر أن قيادة FNE لم تمثل شغيلة التعليم الابتدائي أحسن تمثيل أو أنها «استعملت مطالب الابتدائي كورقة ضغط ونسيتها عند عقد التسويات»... إلخ.

قولُ «انتقالي» ليس صحيحا هنا بالمرة. وهذا يستدعي تحليلا ملموسا لـ«السياق الملموس». ففي المغرب لا تنعدم «النقابة الجامعة»، بل ما ينعدم هو «المنظور السياسي- النقابي الشامل والجامع». وتأسيس «نقابة فئوية» (حتى وإن جرى داخل نقابة جامعةٍ وهي FNE) هو تقهقر إلى الوراء وليس «شكلا انتقاليا».

قولُ إن تأسيس «النقابة الفئوية» هو «شكل انتقالي لإعادة تنظيم القواعد وبناء توازن قوى جديد»، يعني في سياقنا شيئا واحدا: «بناء توازن قوى جديد» داخل النقابات الجامعة بحد ذاتها (أي داخل FNE في حالتنا هذه)، وليس بناء توازن قوى جديد داخل المجتمع وفي مواجهة سياسات الدولة. فلا يمكن «بناء ميزان قوى جديد»، بتأسيس «نقابة فئوية»، بل بالعكس برفض مبررات ومنطق تأسيس نقابة فئوية، مبررات ومنطق كلها تنحو نحو تعميق «ميزان القوى القديم» المائل لصالح سياسات الدولة.

أخيرا- السؤال الكلاسيكي: «ما العمل؟»

نتفق كليا مع النقط التفصيلية التي أوردها جواب قيادة FNE في خاتمته:

- استعادة القرار النقابي من القاعدة؛

- بناء أدوات نضالية ديمقراطية؛

- ربط المطالب الفئوية بالمعركة العامة دون وصاية ولا إقصاء.

لكن للأسف الشديد، نعتبر أن تأسيس «نقابة فئوية» بالمبررات المقدَّمة، ليس سبيلا لتحقيق هذا الرهان الحقيقي.

بالنسبة لنا ليس المشكل تنظيميا/ تقنيا محض، وهنا أيضا نتفق مع جواب قيادة FNE. المشكل في جوهره استراتيجيٌّ، ويتعلق بمنظور العمل النقابي السائد في البلد منذ أكثر من قرن من تواجد النقابة. إن جوهر العمل النقابي، وإن كان يدافع عن مصالح آنية (رفع الأجور، الترقيات، أي تحسين الأوضاع المهنية)، إلا أنه يجب أن يكون موجَّها لتحرير الشغيلة من عبودية العمل المأجور، تحرير الشغيلة من مجتمع يُجبرهم الخوف من الموت جوعا على بيع قوة عملهم لأرباب عمل أفراد، أو رب عمل جماعي تمثله الدولة والأكاديميات الجهوية في حالة التعليم.

هذا المنظور الاستراتيجي غائب تماما لدى قيادات النقابات المغربية، وإن وُجد لدى بعضها فهو يكون بلاغيا فقط، بينما تنحو الممارسة اليومية إلى نقيضه. وفي الجهة الأخرى فإن المنظور الآخر، المنظور غير العمالي هو السائد في صفوف القيادات النقابية: منظور جعل النقابة العمالية عرَبة مربوطة بإحكام بحصان قوى سياسية غير عمالية، أي قوى سياسية برجوازية تستعمل النقابة العمالية لخدمة أهدافها السياسية.

بدون تصحيح هذا المنظور، وبالتالي ضمان استقلالية النقابة العمالية عن القوى السياسية غير العمالية (أحزابا كانت أم دولةً)، فإن الخيارات التنظيمية مثل تأسيس نقابة فئوية أو البقاء نقابة قطاعية خارج النقابة الجامعة، لن تغيِّر شيئا في واقع العمل النقابي المأزوم.

وفي سياق قطاع التعليم نتفق تماما مع ما ورد في جواب FNE: «إعادة الاعتبار للابتدائي كقاعدة صلبة للمدرسة العمومية». فإعادة الاعتبار هذه لا تكون بعزل الابتدائي عن باقي الأسلاك بل بجعل قضاياه جزءا من معركة تعليمية شاملة لكل الشعب، وليس فقط لشغيلة التعليم. فالهجوم على المدرسة العمومية شامل والدفاع يجب أن يكون كذلك شاملا.

إيران، أوقفوا الحرب الإمبريالية

باباك كيا إدوار سوليبه أسبوعية اللانتيكابيتاليست (L'Anticapitaliste) -عدد 790 (2026/03/05)

شنّت الولايات المتحدة الأمريكية ودولة إسرائيل، يوم السبت 28 شباط/فبراير، حرباً جديدة في الشرق الأوسط، لا يمكن اليوم لأحد تحديد عواقبها على إيران والمنطقة بأسرها.

قرر ترامب شن هجوم في حين كانت المفاوضات جارية، وكانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد وافقت للتو على فتح منشآتها النووية لعمليات تفتيش، فضلاً عن ترحيل جزء من اليورانيوم المخصب إلى خارج أراضيها.

ضحايا محتقرون

تؤدي حملة الضربات الجوية إلى عواقب مدمرة على السكان المدنيين. تعرضت طهران وما يفوق 130 مدينة للقصف. منذ الساعات الأولى، تلقت مدرسة للبنات في ميناب، بمحافظة هرمزغان، ضربات جوية: ما يفوق 150 قتيلة، ضمنهن عدّة طفلات. في ثلاثة أيام، لقي ما يفوق 600 مدني مصرعهم وأصيب الآلاف بجروح. طالت الغارات مدارس ومستشفيات ومرافق عامة وأحياء سكنية.

تقوم تغطية وسائل الاعلام الغربية لهذه الحرب بتسليط الضوء على قلة الاهتمام التي يحظى بها ضحايا الحروب عندما لا يكونون من الغرب. منذ يومين، لا تتحدث وسائل الإعلام سوى عن 6 جنود أمريكيين لقوا حتفهم أثناء أداء مهمتهم القذرة. من الواضح عدم تمتع الطفلات اللواتي قضين في الهجوم على مدرستهن بنفس حق المعاملة. يلزم إدراك مدى ما قد يثيره ذلك من إذلال وسخط في جزء كبير من العالم.

لن يسقط النظام بالقنابل

رداً على القصف الإسرائيلي والأمريكي، هددت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز وأطلقت صواريخ على إسرائيل والبلدان التي تضم قواعد أمريكية، ولكن أيضاً على مواقع المعارضة الكردية في المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي في العراق. وفي الوقت نفسه، قامت إسرائيل بقصف لبنان بشكل مكثف.

على الرغم من تفجر مشاهد الفرح في البلد عند إعلان وفاة المرشد الأعلى، نظراً لعمق الكراهية ضد النظام، فإن شعوب إيران متطلعة إلى العمل بنفسها على محاكمة جلاديها المسؤولين عن عقود من القمع والمذابح.

تعرضت جلسة استثنائية لمجلس خبراء القيادة المكلف بالبت في خلافة خامنئي للقصف يوم الثلاثاء بعد منتصف النهار. يقوم ترامب ونتنياهو بقطع رؤوس النظام، لكن هذا الأخير لن يسقط بفعل حملة قصف.

حرب إمبريالية

تندرج هذه الحرب في إطار جملة الأحداث التي بدأت بارتكاب نتنياهو إبادة جماعية في غزة وعودة ترامب إلى السلطة.

يعمل ترامب على تسريع وتيرة سياسة حربية لتوطيد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. وكما هو الحال في فنزويلا، يسعى إلى فرض قادة خانعين على شعوب إيران والاستيلاء على احتياطيات البلد، خاصة أن ذلك قد يمنع إمكانية استفادة الصين من نفط إيران. هكذا يحل قانون الأقوى مكان أي مفهوم للحق.

لا يهم ما إذا كان ذلك سيؤدي إلى قتل آلاف الأشخاص، ولا يهم ما إذا كان القادة الذين يأمل ترامب في فرضهم منتمين إلى دوائر السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية أو إلى التيارات الرجعية في الشتات، لا سيما تلك التي يمثلها الملكيون الذين يرحبون بالتدخل، أو مجاهدي خلق.

إيران، أوقفوا الحرب الإمبريالية

باباك كيا إدوار سوليبيه أسبوعية اللانتيكابيتاليست (L'Anticapitaliste) -عدد 790 (2026/03/05)

لا تقوم الإمبريالية بتحرير الشعوب

لكن التاريخ يثبت أن التدخلات الإمبريالية لم تحرر الشعوب بأي وجه. لم تؤد إطاحة صدام حسين ومعمر القذافي إلى تحرير شعبي العراق وليبيا. وفي أفغانستان، بعد عشرين عاماً من الاحتلال الأمريكي، عاد الطالبان إلى مقاليد الحكم بمباركة البيت الأبيض.

تواصل الجمهورية الإسلامية الايرانية تشديد قمعها ضد السكان والقطاعات المناضلة والمعتقلين/ات السياسيين/ات. أصبحت المدن مطوقة من قبل قوات القمع، والأجواء الأمنية في حالة استنفار قصوى. أدت هذه الحرب إلى توقف مؤقت لاستئناف النضالات التي كانت الجامعات تشهدها بوجه خاص.

دعم شعوب إيران

طغت هذه الحرب إلى حد ما على أحداث مذبحة كانون الثاني/يناير الماضي. تضاف الآن عمليات التدمير وجرائم الحرب الجديدة التي يرتكبها ترامب ونتنياهو، إلى معاناة العائلات المكلومة جراء القمع، الذي راح ضحيته ما يفوق 30 ألف قتيل قبل شهر واحد وحسب.

يكتسي بناء حركة أممية ضد الحرب تؤلف بين النضال ضد القوى الإمبريالية ودعم المقاومة الشعبية ضد الديكتاتوريات، أهمية ملحة. يقع على عاتق قوى اليسار الاجتماعي والسياسي تنظيم تعبئات جماهيرية في البلدان الإمبريالية لفرض وقف هذه الحرب الجديدة والدفاع عن حق الشعوب في تقرير المصير.

باباك كيا، 3 آذار/مارس 2026

أوروبا متواطئة في الحرب ضد إيران

إدوارد سوليبيه

قامت معظم الدوائر الدبلوماسية الأوروبية بتطوير خطاب يدعم العدوان الإسرائيلي والأمريكي على إيران، متحدثة عن «وقف حدة التصعيد» ومستشهدة بـ«القانون الدولي»: تشكل إيران تهديداً وجودياً، والأسوأ من ذلك أن ردها قد يمثل هجوماً!

يستعد ماكرون للدفاع عن البلدان «الحليفة»، التي يشكل إرهاب شعوبها وقمع أي احتجاج، قاسمها المشترك. ويضطر ميرز إلى التغاضي عن الواقع بـ«تجاهل» من أشعل فتيل الحرب، ودعا في الآن ذاته إلى عقد مفاوضات... كانت جارية بالفعل! لكن من يتصدر المشهد بلا منازع هو كير ستارمر رئيس وزراء بريطانيا الذي يدعو الأوكرانيين/ات إلى تقديم خبراتهم/ن في مجال الدفاع ضد صواريخ إيران! وحدها الدولة الاسبانية لا تشارك في هذه المهزلة.

يمثل الاتحاد الأوروبي طرفاً استعمارياً متورطاً في إبادة جماعية بفلسطين وخوض حرب إمبريالية، في تجاهل للقانون الدولي والشعوب المعنية.

رابط المقال:

https://lanticapitaliste.org/actualite/international/iran-stopper-la-guerre-imperialiste

عين على نضالات طبقتنا

لقلم: العاصي

يشهد المغرب موجة من الاحتجاجات العمالية المتزايدة في مختلف القطاعات، حيث يتصاعد الغضب بسبب الاستغلال المستمر والظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها العمال والعاملات في أنحاء مختلفة من البلد. تعبر هذه الاحتجاجات رغم ما يبدو من مطالبها الفئوية، عن صراع مستمر ضد نظام الأجور الرأسمالي الذي يراكم الثروات على حساب حقوق الشغيلة وكرامتهم. هذا الصراع يُظهر بوضوح رفض الطبقة العاملة لوضع البؤس، وإصرارها على مقاومة نظام يَستفيد من تجاهل حقوقها الأساسية.

ورغم هذه الاحتجاجات المتواصلة، تظل الدولة متواطئة، إذ لا تقدم حلولًا فعّالة لا لحماية حقوق العمل أو تخفيف معاناة العمال. على العكس، تعمل الدولة على تعميق الاستغلال عبر تجاهل المطالب العمالية وعدم اتخاذ إجراءات زجرية ضد أرباب العمل من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال. لكن، بالرغم من هذا، تظل القوة الأساسية في مزيد من التنظيم النقابي والتضامن العمالي والوحدة النقابية الذي يُشكل الضامن الأساسي لتحقيق المطالب.

فيما يلي أبرز المحطات النضالية التي تعبّر عن هذا الوضع:

عين عودة: وقفة احتجاجية لعمال وعاملات مصنع SEWS دفاعاً عن حقوقهم النقابية

نظم الاتحاد الجهوي لنقابات الرباط-سلا-تمارة التابع للاتحاد المغربي للشغل وقفة احتجاجية أمام مدخل معمل SEWS في عين عودة يوم الخميس 12 مارس 2026 على الساعة الرابعة مساءً، احتجاجاً على طرد 80 عامل بسبب حملهم للشارة أثناء العمل وأيضا بسبب الظروف القاسية التي يعاني منها العمال والعاملات في المصنع.

يواجه العمال والعاملات أوضاعًا شاقة في بيئة العمل، حيث يشكو الجميع من خروقات خطيرة لقوانين الشغل ، وخاصة في ما يتعلق بـ الأجور التي لا تتناسب مع الجهد المبذول، و منحة الأقدمية التي يتم التلاعب بها بشكل مستمر. كما تزداد معاناة العاملات مع الساعات الإضافية التي لا تُحتسب بشكل قانوني، فضلاً عن العمل الليلي الذي يُفرض عليهن دون مراعاة لاحتياجاتهن الصحية والاجتماعية أو التزاماتهن العائلية.

هذه الوقفة لا تقتصر على المطالبة بحقوق العمال المادية، بل تأتي أيضًا دفاعًا عن الحقوق والحريات النقابية التي يتعرض أعضاء المكتب النقابي من خلاله إلى استهداف متواصل من طرف إدارة المصنع. فبعد محاولات متعددة لقمع الحريات النقابية وتهديدات بالانتقام من النقابيين، أصبح الوضع أكثر من غير قابل للتحمل، وهو ما دفع الاتحاد الجهوي للاتحاد المغربي للشغل إلى اتخاذ هذه الخطوة التصعيدية كوسيلة للتأكيد على حق العمال في التنظيم النقابي والتمسك بحرية التعبير والمطالبة بحقوقهم المشروعة.

ويأتي هذا التحرك في ظل أزمة اجتماعية تتفاقم داخل المصنع، حيث يعاني العمال من تجاهل تام لمطالبهم، بالإضافة إلى التهميش الذي يطالهم من قبل الإدارة. وقد رفع المحتجون شعارات قوية تُطالب بإيقاف الانتهاكات لحقوقهم الأساسية، و الامتثال الكامل لقوانين الشغل الوطنية والدولية.

العمال والعاملات في SEWS عين عودة، والذين يشكلون شريحة واسعة من الطبقة العاملة في المغرب، يأملون من خلال هذه الوقفة أن يضعوا حداً للظلم الاجتماعي الذي يواجهونه، وأن يجدوا دعمًا فعليًا من السلطات المحلية و الهيئات النقابية في معركتهم ضد سياسة الاستغلال التي تمارسها الإدارة.

أكادير : وقفة احتجاجية لعمال الصحة

في خطوة نضالية، نظم التنسيق النقابي الصحي الموحد بإقليم أكادير إداوتنان وقفة احتجاجية يوم الاثنين 9 مارس 2026 أمام مقر المركز الاستشفائي الجهوي الحسن الثاني، ابتداءً من الساعة 11 صباحًا، بوجه السياسات « التي تهدد استقرار القطاع الصحي.

تأتي هذه الوقفة في وقت يعاني فيه المستشفى الجهوي من مشاكل متعددة، مثل ترحيل الخدمات الحيوية وإعادة توزيع الموارد البشرية . رفضت النقابات بشدة ترحيل الأطر الصحية إلى مؤسسات أخرى، محذرة من تأثير ذلك على استقرار الموظفين وجودة الخدمات الطبية في جهة سوس ماسة. كما استنكر التنسيق النقابي استمرار التماطل في إعادة الأطر الموقوفة إلى عملهم رغم استيفائهم الإجراءات الإدارية اللازمة.

طالب التنسيق النقابي وزارة الصحة بضرورة التدخل العاجل لضمان احترام حقوق الشغيلة وحسن تدبير الموارد البشرية في القطاع الصحي، داعيًا جميع الأطر الصحية للمشاركة المكثفة في الاحتجاجات للتأكيد على حقهم في كرامة العمل وحق المواطنين في خدمات صحية عمومية لائقة.

أزيلال: ساكنة دوار تكموت ترفض إحداث المقلع الذي يهدد البيئة والصحة

في مواجهة منطق الاستغلال والاستخراج الذي يهدد البيئة ويهدم مستقبل الساكنة، خرجت ساكنة دوار تكموت التابع لجماعة بني عياط بإقليم أزيلال صباح الخميس 5 مارس 2026 في وقفة احتجاجية ضد إحداث مقلع في المنطقة، وذلك بعد استئناف الأشغال من طرف آليات الحفر.

وفي خطوة متسارعة ، عادت آليات الحفر إلى موقع آخر في المنطقة، حيث بدأ العمل من جديد في المشروع الذي يواجه رفضًا شعبيًا واسعًا. أعرب سكان المنطقة، الذين اعتادوا العيش في تناغم مع بيئتهم ومحيطهم الطبيعي، مجددًا عن خوفهم العميق من التداعيات البيئية والصحية التي قد تنجم عن هذا المشروع المدمر، خاصة في ظل قربه من التجمعات السكنية والأراضي الفلاحية التي يعتمد عليها السكان في معيشتهم. رفع المحتجون شعارات تُندد بتوسيع هذا المقلع في المنطقة، مُطالبين مؤسسات الدولة بالتدخل العاجل لوقف الأشغال وفتح حوار حقيقي مع الساكنة للاستماع إلى انشغالاتهم والاهتمام بمصالحهم الأساسية، مع ضمان حماية البيئة المحلية التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من حياتهم ووجودهم.

المحتجون أكدوا أن إحداث المقلع في المنطقة سيخلف آثارًا كارثية على المحيط البيئي، مثل انتشار الغبار السام والضجيج المستمر الذي يُعيق الحياة اليومية، بالإضافة إلى تضرر الأراضي الفلاحية التي تشكل مصدر رزقهم. كما أن المشروع يشكل مخاطر صحية جسيمة تهدد صحة السكان، مما يجعل من هذا المشروع تهديدًا مباشرًا لسلامتهم وحياتهم.

التتمة في الصفحة 14

عين على نضالات طبقتنا

تتمة الصفحة 13

بقلم؛ العاصي

وطالب المحتجون بتوفير حلول حقيقية تراعي متطلبات التنمية المستدامة وتحافظ في ذات الوقت على حق الساكنة في بيئة سليمة وآمنة، تتجاوز منطق الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية دون الاهتمام بالعواقب الاجتماعية والبيئية.

عمال شركة الغاز بوعيدة بتفتاشت/الصويرة يخوضون إضرابًا لمدة 48 ساعة

خاض عمال شركة الغاز بوعيدة المنضوون تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في تفتاشت بإقليم الصويرة إضرابًا عن العمل لمدة 48 ساعة، ابتداءً من السبت 6 مارس 2026، مصحوبًا باعتصام جماعي بمقر العمل.

يعود سبب الإضراب إلى تماطل إدارة الشركة في تنفيذ الاتفاقات الموقعة، وكذلك غياب ممثل الشركة القانوني في معالجة القضايا الشغلية المتعلقة بالحقوق المادية والمعنوية للعمال. كما انسد أفق الحل نتيجة التلاعبات التي شابت، وفقًا للنقابة، ملف العمال المطلبي. انعقد اجتماع في قيادة تفتاشت بحضور ممثلي العمال والكاتب الإقليمي للكونفدرالية، لكن مدير الشركة تخلف ، الذي يُعتبر الطرف المباشر المسؤول عن التفاوض وتنفيذ الالتزامات.

تازة: عاملات النظافة في احتجاج بسبب تأخر الأجور

نظمت عاملات النظافة في المؤسسات التعليمية بمدينة تازة، صباح الجمعة 6 مارس 2026، وقفة احتجاجية أمام مقر المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، احتجاجًا على تأخر صرف أجورهن لمدة تجاوزت الشهرين، في وقت يعشن فيه ظروفًا اجتماعية صعبة، خصوصًا مع اقتراب شهر رمضان.

الاحتجاج جاء بدعوة من نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM) بفرع تازة، في رد على ما وصفته بـ «تماطل» شركة «BIO MAROC PROPRETE SARL» في الوفاء بـ التزاماتها المالية تجاه العاملات.

رفعت المحتجات شعارات تطالب بأن تتحمل المديرية الإقليمية و السلطات المحلية مسؤوليتها لفرض احترام قانون الشغل، وضمان صرف الأجور في مواعيدها المحددة، بالإضافة إلى تسوية وضعية التصريح في صندوق الضمان الاجتماعي و تطبيق الحد الأدنى للأجور. كما أكدوا رفضهم لأي ممارسات تمس كرامة العاملات داخل الوسط المدرسي.

نساء التعليم بمعاهد IPSE بين رمزية 8 مارس وواقع الهشاشة المهنية

بقلم؛ عبد الجليل فريد الكاتب الوطني للنقابة الوطنية IPSE/OCP

يشكل اليوم العالمي للمرأة محطة سنوية للتأمل في مسار نضالات النساء من أجل الكرامة والعدالة والمساواة. غير أن هذه المناسبة، التي يفترض أن تكون لحظة احتفاء وتقدير، تتحول في كثير من القطاعات إلى فرصة لطرح الأسئلة الصعبة حول واقع النساء في سوق العمل. وينطبق هذا الأمر بشكل واضح على نساء التعليم العاملات بمعاهد IPSE في إطار التدبير المفوض لحساب المجمع الشريف للفوسفاط.

ففي الوقت الذي تحرص فيه الخطابات الرسمية على إبراز الدور الحيوي الذي تضطلع به الأستاذة داخل المنظومة التعليمية، يكشف الواقع الميداني عن مفارقة واضحة بين رمزية الاحتفاء ومحدودية الإنصاف المهني والاجتماعي. إذ تؤكد المعطيات المتداولة داخل القطاع أن الأستاذات والإداريات يواصلن أداء رسالتهن التربوية في ظروف يطبعها ضغط مهني متزايد وتراجع في عدد من المكتسبات التي كانت تميز المدرسة الفوسفاطية في مرحلة التدبير الذاتي.

لقد شكلت تجربة التعليم المرتبطة بالمجمع الشريف للفوسفاط لعقود نموذجًا اجتماعيًا يحظى بقدر معتبر من الاستقرار المهني والاعتبار المعنوي. غير أن التحول نحو نظام التدبير المفوض منذ سنة 2011 فتح نقاشًا واسعًا حول طبيعة هذا التحول وانعكاساته على أوضاع الشغيلة التعليمية، خصوصًا النساء اللواتي يشكلن جزءًا أساسيا من الكفاءات التربوية داخل هذه المعاهد.

ومن بين المؤشرات التي تثير القلق داخل هذا القطاع مسألة التفاوت في الأجور بين فئات تؤدي المهام التربوية نفسها داخل المؤسسات ذاتها، وهو وضع يطرح تساؤلات حقيقية حول مدى احترام مبدأ العدالة المهنية وتكافؤ الفرص. كما تسجل الأوساط المهنية ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الاستقالات، خاصة في صفوف الأستاذات الشابات، وهو ما يفسره بعض المتتبعين بتراجع جاذبية العمل داخل هذه المؤسسات مقارنة بقطاعات تعليمية أخرى.

ولا يقتصر الأمر على الجانب المادي فقط، بل يمتد أيضًا إلى البعد الاجتماعي والإنساني لظروف العمل. فالمعطيات المتداولة تشير إلى ارتفاع عدد الملفات الطبية المرتبطة بالإجهاد والضغط المهني، وهو ما يعكس حجم التحديات اليومية التي تواجهها الأستاذات في أداء مهامهن التربوية. كما تطرح بعض الحالات المرتبطة بتمدرس أبناء العاملات أو بالتكفل الصحي الطارئ تساؤلات إضافية حول مستوى الحماية الاجتماعية المتوفرة داخل هذا القطاع.

وتشير بعض القراءات المهنية إلى أن هذه الوضعية قد تكون مرتبطة بطبيعة النموذج التدبيري المعتمد، حيث يرى عدد من المتتبعين أن منطق التدبير المفوض غالبًا ما يخضع لاعتبارات مالية وتنظيمية قد لا تأخذ دائمًا بعين الاعتبار الخصوصية الاجتماعية للمؤسسة التعليمية.

ومع ذلك، فإن نساء التعليم بمعاهد IPSE يواصلن أداء رسالتهن التربوية بكثير من التفاني والمسؤولية، في ظل إيمان راسخ بدور المدرسة في بناء الأجيال. ويؤكد العديد من الفاعلين التربويين أن أي مشروع لإصلاح أو تطوير المدرسة المرتبطة بالمجمع الشريف للفوسفاط يظل رهينًا بمدى إنصاف العنصر البشري، وعلى رأسه الأستاذة التي تشكل حجر الزاوية في العملية التعليمية.

إن رمزية الثامن من مارس لا تكتمل فقط بتبادل التهاني والاحتفاء الرمزي، بل تكتسب معناها الحقيقي عندما تتحول إلى فرصة لإعادة التفكير في السياسات المهنية والاجتماعية التي تضمن كرامة المرأة العاملة واستقرارها. وفي حالة نساء التعليم بمعاهد IPSE، يبدو أن النقاش حول شروط العمل والعدالة المهنية ما يزال مفتوحًا على أسئلة عديدة تنتظر أجوبة واضحة في المستقبل القريب.

الجامعة التي تطرد أبناءها بسهولة، تفقد رسالتها قبل أن تفقد طلبتها

بقلم؛ السفريوي محمد

أقدمت رئاسة جامعة ابن طفيل بالقنيطرة على إصدار قرارات تعسفية، تقضي بطرد ثمانية عشر طالبا من كليات مختلفة، على خلفية الاحتجاجات التي عرفها الحرم الجامعي. وجاء توقيت هذه القرارات بعد شهرين من صدور أحكام قضائية ابتدائية في حق الطلبة المعنيين، وبعد استفادتهم من تقليص مدة العقوبة وإطلاق سراحهم. واكتفت إدارة الجامعة مبررة قرارها، بالحديث عن "تجاوزات خطيرة" دون تقديم تفاصيل دقيقة حول طبيعة هذه المخالفات.

غير أن حجم العقوبة وطبيعتها يطرحان العديد من الأسئلة، فقرار طرد ثمانية عشر طالبا دفعة واحدة، لا يمكن اعتباره مجرد إجراء تأديبي عادي داخل مؤسسة للتعليم العالي. إننا أمام واقعة تتجاوز بعدها الإداري لتطرح سؤالا أعمق: ما الذي تبقى من فكرة الجامعة حين تتحول إلى مؤسسة للطرد بدل أن تكون فضاء للاختلاف والحوار والتنشئة؟

فالجامعة، في تقاليد وأعراف التعليم العالي عبر العالم، ليست فضاءً للانضباط الصارم، بل مجالا لتكوين الفكر النقدي وتعلم الاختلاف. داخل أسوارها تتشكل الأنوية الأولى للنقاش العمومي، وتتبلور حساسيات سياسية وثقافية لدى الأجيال الجديدة. ولهذا فإن أي قرار تأديبي داخل الجامعة لا يقاس فقط بمدى قانونيته الشكلية، بل أيضا بمدى انسجامه مع رسالة المؤسسة نفسها.

ما حدث في القنيطرة يبدو أقرب إلى ما يمكن وصفه بـ«الكارثة الأكاديمية»: ثمانية عشر طالبا وطالبة من مستويات مختلفة — الإجازة والماستر والدكتوراه — وجدوا أنفسهم خارج أسلاك التعليم العالي بقرار غريب. والسبب المعلَن هو مشاركتهم في احتجاجات طلابية طالبت بتأجيل الامتحانات ودافعت عن مجانية التعليم. أي أن العقوبة لم ترتبط بحالات عنف جسدي أو اعتداءات خطيرة أو شبكات غش، وهي الحالات التي تشكل عادة مبررا للعقوبات القصوى في الأعراف الجامعية.

هنا يبرز السؤال الذي يحق لنا طرحه: أليست العقوبات في كل الأعراف المهنية والتربوية عقوبات تصاعدية؟

فالمنطق التأديبي يقوم على التدرج: تنبيه، إنذار، توقيف مؤقت، ثم–في الحالات القصوى والاستثنائية–الطرد النهائي. أما القفز مباشرة إلى أقسى العقوبات، وبشكل جماعي، فهو ما يجعل القرار يثير شكوكا حول طبيعته ودلالاته.

في جل التجارب الجامعية الدولية، ينظر إلى الطرد النهائي باعتباره عقوبة نادرة لا تُستعمل إلا في حالات العنف الخطير أو الاعتداءات الجسدية أو الغش المنظم. بل إن عددا من الاجتهادات القضائية في العالم تعتبر الطرد النهائي عقوبة غير متناسبة في حالات عديدة، وتفضّل تعويضها بعقوبات مؤقتة أو إجراءات تأديبية محدودة زمنيا.

من هذا المنظور، يصبح القرار الذي اتخذته إدارة الجامعة رسالة سياسية بدل إجراء بيداغوجي. رسالة مفادها أن الاحتجاج الطلابي، حتى حين يتعلق بقضايا مرتبطة بالدراسة نفسها، يمكن أن يتحول إلى فعل مجرَّم يستوجب الإقصاء من المؤسسة.

الجامعة المغربية ظلت، إلى حد ما، تاريخيا فضاء يتشكل فيه الوعي السياسي والثقافي للأجيال. واليوم حين تضيق المؤسسة بهذا الدور، فإنها لا تعاقب مجموعة من الطلبة فقط، بل يضيق أيضا أفق الجامعة بوصفها مدرسة للمواطنة والنقاش العمومي.

لهذا فإن النقاش حول هذه القرارات لا يتعلق فقط بمصير ثمانية عشر طالبا، بل بمصير فكرة الجامعة نفسها. لأن الدفاع عن الطلبة هنا هو في الجوهر دفاع عن مؤسسة يفترض أن تتسع للاحتجاج كما تتسع للدرس، وأن تحتضن النقاش بدل أن تخشاه.

فالجامعة التي تطرد أبناءها بسهولة، قد تخاطر في النهاية بأن تفقد رسالتها قبل أن تفقد طلبتها.

طرد المناضلين/ت بجامعة ابن طفيل: معركة من أجل الدفاع عن الجامعة العمومية

مناضل تقدمي سابق في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب

إذا كان التاريخ قد علمنا شيئا، فهو أن الحركة الطلابية قادرة دائما على تحويل لحظات القمع إلى لحظات نضال وكفاح، وأن الجامعة ستظل، رغم كل محاولات تدجينها، فضاء للصراع الفكري والسياسي من أجل مستقبل جامعي يليق بأبناء الشعب المغربي.

لم تكن الجامعة في تاريخها مجرد فضاء لتلقين الدروس أو تحصيل الشهادات، بل شكلت عبر مختلف المراحل التاريخية مجالا لإنتاج المعرفة النقدية، وساحة للنقاش الفكري والسياسي، وفضاء تتبلور داخله أسئلة المجتمع وقضاياه الكبرى. فالجامعة في جوهرها ليست فقط مؤسسة تعليمية بتعريفها الضيق، بل فضاء عموميا يلتقي فيه الفكر النقدي مع الطموح الجماعي نحو التغيير والتقدم. غير أن ما شهدته جامعة ابن طفيل من قرار يقضي بطرد 18 مناضلا ومناضلة يعكس تحولا خطيرا في مسار التعامل مع الجامعة، ويؤشر على تصاعد الهجوم على فضائها النضالي والفكري.

إن قرار الطرد هذا لا يمكن اعتباره مجرد إجراء "إداري" معزول، بل يندرج ضمن سياق أوسع يتسم بتصاعد الهجوم على الجامعة العمومية وعلى الحركة الطلابية المغربية، التي شكلت تاريخيا قوة اقتراحية ونضالية داخل المجتمع. ويراد للجامعة اليوم أن تتحول إلى مؤسسة تضبطها آليات الردع والرقابة، بهدف كبح أي تطور نوعي يمكن أن تعرفه الحركة الطلابية المغربية.

وفي هذا السياق، يبدو واضحا أن قرار الطرد يستهدف بشكل مباشر الدينامية النضالية التي عرفها موقع القنيطرة منذ انطلاق الموسم الجامعي، خصوصا مع تصاعد النضال الطلابي الرافض للقانون 59.24. فقد خاض رفاق ورفيقات فصيل الطلبة القاعديين التقدميين معركة نضالية دفاعا عن الجامعة العمومية ومن أجل تحصين المكتسبات التاريخية للحركة الطلابية المغربية، معتبرين أن هذا القانون يشكل خطوة إضافية في مسار تفكيك التعليم العمومي وفتح الباب أمام مزيد من الخوصصة والإقصاء الطبقي. ولم يتوقف الهجوم على هذه الدينامية النضالية عند حدود اعتقال 12 من المناضلين/ت، وأربع منهم في حالة اعتقال، بل تعداه إلى الطرد المباشر من الجامعة، في محاولة واضحة لترهيب الحركة الطلابية وكبح قدرتها على الاستمرار في النضال.

كما أن هذه السياسات لا يمكن فصلها عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للنظام السياسي القائم بالمغرب، والتي تسعى إلى إعادة تشكيل الجامعة وفق منطق السوق، حيث يتم التعامل مع التعليم كسلعة لا كحق اجتماعي. وفي هذا السياق، يصبح إضعاف الحركة الطلابية وتفكيك قدرتها على التنظيم والنضال خطوة أساسية لتمرير سياسات تمس في العمق حق أبناء الشعب المغربي في تعليم عمومي، علمي، ديمقراطي وموحد.

ورغم كل أشكال القمع والتضييق، فإن تاريخ الحركة الطلابية المغربية يثبت أنها كانت دائما قادرة على مجابهة مثل هذه القرارات والتصدي لها. فمنذ عقود، شكلت الحركة الطلابية قوة سياسية وجماهيرية جسّدت إرادة صلبة في الدفاع عن الحقوق والحريات وعن تعليم علمي، ديمقراطي وشعبي. وقد واجهت الحركة الطلابية عبر تاريخها الاعتقالات والطرد والمحاكمات، لكنها استطاعت في كل مرة أن تعيد بناء نفسها وأن تواصل الدفاع عن قضايا الجماهير الطلابية وعن قضايا الشعب المغربي، مؤكدة أن صوت الحركة الطلابية لا يمكن إسكاته بسهولة.

وفي قلب هذا التاريخ النضالي كانت، وما تزال، الحركة الطلابية المغربية وإطارها التنظيمي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الذي شكل منذ تأسيسه إطارا كفاحيا للطلبة المغاربة ورافعة أساسية لنضالاتهم داخل الجامعة. فقد استطاع هذا التنظيم، عبر مختلف مراحله التاريخية، أن يعبّر عن تطلعات الجماهير الطلابية وأن يؤطر معاركهم دفاعا عن الحقوق الديمقراطية والنقابية والبيداغوجية. ورغم ما تعرض له من تضييق وحظر قانوني بداية السبعينات، فإن أوطم لم يختف من الجامعة، بل ظل حاضرا عبر نضالات الجماهير الطلابية التي حافظت على تقاليده الكفاحية وعلى هويته التنظيمية داخل مختلف المواقع الجامعية.

وقد شكلت نهاية الثمانينيات محطة بارزة في هذا المسار، خاصة مع معركة المطرودين سنة 1989، التي تحولت إلى لحظة نضالية قوية أعادت طرح قضية المشروعية النضالية داخل الجامعة. فبفضل التعبئة الطلابية الواسعة والتضامن الذي رافق تلك المعركة، استطاعت الحركة الطلابية أن تفرض عودة المطرودين وأن تنتزع المشروعية العملية لأوطم داخل الجامعة، وأن تكسر جدار الحظر العملي، حتى أصبحت الحركة الطلابية آنذاك قاب قوسين أو أدنى من عقد المؤتمر الاستثنائي لأوطم، لولا الهجوم الذي شنته القوى الظلامية على الحركة الطلابية بإيعاز من النظام القائم بالمغرب. ورغم استمرار الحظر العملي المفروض على التنظيم الطلابي (أوطم)، فقد أثبت التاريخ أن شرعية التنظيم الطلابي لا تمنح بقرار إداري، بل تنتزع عبر النضال اليومي للطلبة وعبر ارتباط الإطار التنظيمي بقضاياهم الفعلية ومطالبهم الملموسة.

إن استحضار هذا التاريخ اليوم ليس مجرد استعادة لوقائع التاريخ، بل هو تأكيد على أن الحركة الطلابية تمتلك من الرصيد النضالي والتنظيمي ما يمكنها من التصدي للقرارات القمعية التي تستهدف الطلبة والمناضلين.

التتمة في الصفحة 17

طرد المناضلين/ت بجامعة ابن طفيل: معركة من أجل الدفاع عن الجامعة العمومية

تتمة الصفحة 16

إن خطورة هذا القرار لا تكمن فقط في آثاره المباشرة على الطلبة المطرودين أو على موقع القنيطرة وحده، بل في ما يمكن أن يفتحه من سابقة خطيرة داخل باقي المواقع الجامعية. فمرور قرار الطرد دون مجابهة جماهيرية حازمة قد يشجع إدارات جامعية أخرى على انتهاج النهج نفسه في التعامل مع الفعل النضالي الطلابي، بما يعني تعميم منطق الردع والإقصاء داخل الجامعة المغربية. ومن هنا، فإن المعركة ضد هذا القرار تتجاوز حدود موقع جامعي بعينه، لتصبح معركة تهم الحركة الطلابية المغربية والحركة الديمقراطية عامة.

وأمام خطورة هذا القرار وتداعياته، يصبح من الضروري تحويل هذه القضية من شأن جامعي ضيق إلى نقاش مجتمعي واسع، تتحمل فيه مختلف القوى الديمقراطية والتقدمية مسؤوليتها التاريخية. فالدفاع عن الجامعة العمومية وعن حرية العمل النقابي والسياسي داخلها ليس قضية تخص الطلبة وحدهم، بل هو معركة مجتمعية تتعلق بمستقبل الجامعة وبحق أبناء الشعب المغربي في تعليم شعبي يضمن الكرامة والعدالة الاجتماعية.

إن مجابهة هذا القرار الجائر لا يمكن أن تتم فقط عبر التنديد أو الاستنكار، بل تتطلب بلورة أشكال نضالية وضغط جماهيري قادرين على فرض التراجع عنه. فالحركة الطلابية داخل موقع القنيطرة مدعوة اليوم إلى توسيع دائرة النقاش وسط الجماهير الطلابية والعمل على تعبئتها حول خطورة هذا القرار وما يحمله من سابقة تمس حق الطلبة في التعليم والنضال.

وفي السياق ذاته، تفرض هذه التطورات على أطراف الحركة الطلابية بمختلف حساسياتها مسؤولية تاريخية لتوحيد الصفوف وتغليب منطق الوحدة النضالية الكفاحية دفاعا عن الجامعة العمومية وعن حقوق الطلبة. فالهجوم الذي يستهدف المناضلين المطرودين ليس موجها إلى أفراد بعينهم، بل هو رسالة موجهة إلى الحركة الطلابية المغربية ككل.

وفي المقابل، فإن مسؤولية الدفاع عن الجامعة العمومية لا تقع على عاتق الطلبة وحدهم، بل هي مسؤولية مشتركة تتحملها أيضا القوى الديمقراطية والتقدمية خارج أسوار الجامعة.

وانطلاقا من ضرورة بلورة رد نضالي جماعي ومسؤول يرقى إلى خطورة المرحلة، ويوازي حجم الاستهداف الذي يطال المناضلين والمناضلات داخل الجامعة، نقترح جملة من المبادرات والخطوات العملية التي ينبغي الاشتغال عليها وتطويرها بشكل وحدوي بين مختلف مكونات الحركة الطلابية والقوى المتضامنة معها، ومن بينها:

** تأسيس لجنة وطنية للدفاع عن الطلبة المطرودين تضم فعاليات حقوقية ونقابية وطلابية وأكاديمية، تتكلف بتنسيق الجهود النضالية والسياسية والإعلامية والقانونية/الحقوقية على المستوى الوطني.

** إطلاق عريضة وطنية للتضامن يوقعها الطلبة والأساتذة والمثقفون والفاعلون الحقوقيون، للمطالبة بإلغاء قرارات الطرد وإنصاف الطلبة المعنيين.

** عقد ندوات ولقاءات سياسية وإعلامية حول واقع الحريات داخل الجامعة وخطورة التضييق على العمل النقابي والسياسي من داخل الجامعة.

** إطلاق حملة إعلامية وطنية عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي للتعريف بالقضية وفضح خلفيات قرار الطرد.

** تشكيل هيئة دفاع قانونية من محامين وحقوقيين للطعن في قرارات الطرد ومتابعة الملف أمام القضاء والهيئات الحقوقية المختصة.

** التواصل مع الهيئات الحقوقية الوطنية والدولية لطرح الملف والترافع حوله باعتباره قضية تمس الحق في التعليم.

** تنظيم أيام ووقفات تضامنية داخل الجامعات عبر مختلف المواقع الجامعية، للتعريف بالقضية وتوسيع دائرة التضامن الطلابي.

** تنظيم أشكال نضالية طلابية موحدة خارج الجامعة، تعبر عن رفض الطلبة لهذه القرارات وتؤكد وحدة الحركة الطلابية في الدفاع عن حقوقها.

** الدعوة إلى يوم وطني طلابي للتضامن مع الطلبة المطرودين، تتخلله أشكال نضالية موحدة في مختلف الجامعات.

مناضل تقدمي سابق في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب

كتاب: عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 10)

حياة مناضل أممي مغربي في حرب الغوار السلفادورية، ووفاته:

بقلم: لوسيل دوما

على امتداد سنوات 1980، توجه العديد من الشباب الثوريين/ت، من مختلف البلدان، إلى السلفادورلدعم نضال شعب هذا البلد ضد أوليغارشية شرسة مدعومة من الإمبريالية الأمريكية.

انضم العديد منهم/ن إلى صفوف جبهة فارابوندومارتي للتحرير الوطني (FMLN) في حربها الغوارية، بينما دعم آخرون السكان، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. كان هؤلاء الأمميون يأتون بشكل أساسي من أمريكا الجنوبية وأوروبا. ولكن ماذا كان يفعل بينهم لسان الدين بوخبزة، المعروف باسم فرناندو في منظمة حرب الغوار، والذي كان بالتأكيد الأفريقي الوحيد والعربي الوحيد في صفوف الجبهة؟ كيف قرر هذا الطبيب المغربي الشاب السفر إلى السلفادور والانضمام إلى صفوف مقاتلي حرب الغوار؟ ما هي الذكريات التي احتفظ بها رفاقه في النضال؟ في أي ظروف لقي حتفه؟

يحاول هذا الكتاب أن يجيب على هذه الأسئلة، وأن ينقذ من النسيان تجربة خاصة من تجارب النضال الأممي الثوري، خاضها مناضل مغربي لم يتردد في عبور المحيط الأطلسي ليضيف حصاته الصغيرة إلى التاريخ البطولي للشعب السلفادوري.

قضت المؤلفة، لوسيل دوماس، أكثر من 45 عامًا من حياتها في المغرب. شاركت في نشر العديد من المؤلفات الجماعية ونشرت العديد من المقالات حول حياة البلد الاقتصادية والاجتماعية

مناطق السيطرة

عندما وصل فرناندو إلى السلفادور، كان الصراع المسلح قد دخل عامه الثالث. وبرغم الدعم الأمريكي الهائل نجحت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) في توطيد سيطرتها على مناطق واسعة، أطلق عليها اسم «مناطق السيطرة»، وكانت حدودها متغيرة، تبعاً لتقدم أو تراجع الجيش الحكومي أو قوات حرب الغوار.

عند وصول فرناندو، كانت المناطق الخاضعة للسيطرة هي نفسها تقريبًا تلك الموضحة على الخريطة أعلاه شمال سان سلفادور، وسان فيسنتي، وسان ميغيل، وموورازان، والمنطقة الوسطى والساحلية من أوسولوتان.

وقد تغيرت أبعادها فقط طوال فترة النزاع.

كانت الجبهة نفسها متحركة للغاية، وكانت حدود المناطق المحررة متغيرة للغاية.

السيطرة على الأراضي في نهاية الحرب. باللون الأسود المناطق التي تسيطر عليها جماعات حرب الغوار. باللون الرمادي المناطق التي تشهد صراعًا. باللون الأبيض المناطق التي تسيطر عليها الجيش. المصدر: إدواردو سانشو كاستانييدا، المرجع السابق، ص. 215.

في تلك الفترة، كانت هذه المناطق شبه خالية من السكان، لا سيما في شالاتينانغو وغوازابا وسان فيسنتي، ما سهّل مقاومة المقاتلين الذين لم يعودوا مضطرين إلى محاربة الجيش وحماية السكان المدنيين في الآن ذاته. لكن هذا جعل من الصعب إمداد معسكرات مقاتلي حرب الغوار، الذين لم يتمكنوا من الحصول على الطعام إلا إذا كان هناك محاصيل وإذا تمكنوا من شرائها من السكان المحليين. لذلك كانوا يعملون دائمًا على التوسع خارج حدود المناطق الخاضعة لسيطرتهم من أجل البقاء على اتصال دائم بالسكان المحليين وفي الوقت نفسه إحباط دعاية الدولة ضد مقاتلي حرب الغوار. وكان المصطلحان الذين استخدمهما الجبهة هو مناطق السيطرة ومناطق التوسع. وكان حزب شغيلة أمريكا الوسطى الثوري متمركزًا

التتمة في الصفحة 19

كتاب: عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 10)

تتمة الصفحة 18

بشكل أساسي في غوازابا، حيث كانت جميع المنظمات موجودة، وسان فيسنتي، وأوسولوتان، وشمال سان ميغيل، حيث كانت هذه المنطقة تخضع بشكل أساسي لسيطرة الجيش الشعبي الثوري. وكان تشالاتينانغو يخضع بشكل أساسي لسيطرة قوات التحرير الشعبية.

وفي العام 1983، تغيرت استراتيجية المتمردين أيضًا. كان توجه القيادة، في المرحلة الأولى،

هو تجميع القوات وتركيزها من أجل توجيه ضربات أكثر تدميرًا لوحدات الجيش الحكومي. استمر هذا لمدة عامين، كما يقول فرانسيسكو جوفيل.

ومع ذلك، اعتبارًا من العام 1984، وبمجرد أن أصبح المكان خاليًا [من السكان المدنيين]، انتقلنا إلى تكتيك آخر، وهو زرع الألغام في الأرض، ما سمح لنا بتوجيه ضربات قوية للعدو. [...] وانتقلنا، في عام 1985، إلى مرحلة أخرى، وهي مرحلة حرب الغوار.

يشرح فرانسيسكو جوفيل أن الحرب كانت لا تزال حرب غوار، ولكن باستراتيجيات مختلفة.

بقصد خروج من المواجهة، لأن العدو غير تكتيكاته واستقدم من الولايات المتحدة وسائل جوية جديدة للسيطرة على تجمعات السكان باستخدام طائرات كبيرة الحجم وبدون طيار... وهكذا قمنا بتوزيع قواتنا وذهبنا إلى حدود مناطق الحرب لتحويلها إلى مناطق توسع [76]

ثم تقرر تنظيم مجموعات أصغر بكثير وأكبر قدرة على الحركة وأشد استعصاء في تحديد مواقعها. كانت قوى حرب الغوار، على أرض الواقع، أكبر بكثير مما كان يمكن أن يحلم به الطلاب الحضريون الذين اختاروا الكفاح المسلح في السبعينيات. وهناك سببان لذلك.

أولهما العمل الجماهيري المذهل الذي قامت به المنظمات بين العمال السلفادوريين والمصانع والفلاحين والمعلمين والشباب، إلخ. كما ذكرنا سابقًا، كانت كل منظمة من المنظمات الخمس مرتبطة بمنظمات قطاعية ونقابات. كما جرى الاستعداد أيضا بإنشاء ميليشيات دفاعية وانتاجية أتاحت ان تكون المناطق المحررة جاهزة.

يكمن ثاني السببين في عنف الجيش نفسه وجميع قوات القمع، بما في ذلك، كما أشرنا أعلاه، فيالق الموت والجماعات شبه العسكرية التي لم تترك خيارًا أمام أجزاء كبيرة من السكان سوى الانضمام إلى منظمات حرب الغوار التابعة للجبهة، باعتبارها الخيار الوحيد للبقاء على قيد الحياة. يقول ميغيل أنخل ألفارادو، المعروف باسم خوسيه خوان أوبريغون، الذي كان أحد أعضاء قيادة الجبهة شبه المركزية أناستاسيو أكينو لحزبشغيلة أمريكا الوسطى الثوري:

واجهنا، في شمال سان فيسنتي، بصفتنا قيادة مشتركة، عبءا كبيرا مثله ما يقرب من 10 آلاف شخص من السكان المدنيين المنظمين في كل من المنظمات، معظمهم من أنصارنا، وأكثر من 400 مقاتل من حزب شغيلة أمريكا الوسطى الثوري، مسلحين بشكل سيئ، وضغط جيش العدو في ظروف صعبة للغاية حيث كان يشن عملية تلو الأخرى؛ لم يكن القيادة في هذه الظروف سهلة على الإطلاق، وكنت في حالة من التعب الشديد لدرجة أنني وصلت إلى حالة من الانهاك التام.

كانت قوات حرب الغوار تتألف أساساً من فلاحين، كانوا على دراية جيدة بالمنطقة، وكانوا أشخاصاً قادرين على المقاومة، معتادين على ظروف العمل القاسية في الحقول، وعلى تسلق وعورة الجبال، وعلى الجوع وظروف المعيشة التي لا تلبي حتى الحاجات الأساسية. لكن هذه القوات كانت في الغالب أمية (في ذلك الوقت، كان أكثر من نصف سكان السلفادور أميين). فضلا عن ذلك، لم يتردد الجيش في قصف المدارس واعتقال المعلمين، ولم تعد المدارس الريفية تشتغل عملياً. كان العديد من الأطفال أيضًا جزءًا من وحدات حرب الغوار. كانوا مقاتلين، واعين ومقتنعين باستحالة المضي قدمًا، وببساطة البقاء على قيد الحياة، دون قتال مسلح، لكنهم وصلوا مع القليل جدًا من التدريب السياسي وبدون أي معرفة بالمنظمة التي تم تجنيدهم فيها. كانت هذه القوات مسلحة بشكل ضعيف للغاية، وسرعان ما كرست نفسها لصناعة الألغام والمتفجرات يدوياً، والتي أدت دوراً مهماً للغاية في استراتيجية التمرد لمواجهة هجوم الجيش.

كانت المهام متعددة في جميع مناطق السيطرة، متمثلة في تدريب القوات على الصعيد السياسي

بقلم: لوسيل دوما

والتقني والعسكري، وتصنيع المتفجرات والحصول على الأسلحة؛ ومكافحة الأمية وتوفير التعليم الأساسي للأطفال في اللغة والرياضيات والتاريخ وغيرها؛ وفي الوقت نفسه، ضمان الإمدادات والغذاء والمحاصيل عندما كان السكان المدنيون لا يزالون موجودين، وصحة الجميع وسلامتهم. وبالطبع مواجهة عمليات الجيش وتنظيم عمليات حرب الغوار.

وكان للاتصالات دور بالغ الأهمية: بين المعسكرات المختلفة، مع القيادة العامة وبين المنظمات المختلفة التابعة للجبهة (كان الأطفال هم الذين يتولون دور السعاة في معظم الأحيان)، لتزويد داخل البلد وخارجه البلاد أدوات الاتصال والمعلومات والصور الأفلام، عن أنشطة حرب الغوار والوضع على جبهات الحرب، وفك تشفير الرسائل الداخلية للجيش من أجل توقع الإجراءات التي سيتخذها.

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى الدور الذي لعبته إذاعة Venceremos، التي كانت في البداية جهازًا تابعًا للجيش الثوري الشعبي قبل أن تصبح إذاعة الجبهة في مجملها. بدأت الإذاعة البث في 10 يناير 1981، مع بدء الهجوم، واستمرت في البث حتى توقيع اتفاقيات السلام وما بعدها.

كان الناس، في جميع المناطق الخاضعة للسيطرة، يستمعون بانتظام إلى النشرات الإخبارية اليومية للإذاعة، وتدور المناقشات على أساس ما سمعوا. وأحيانًا كان الناس يرقصون على أنغام الموسيقى التي تبثها الإذاعة.

هذه هي، باختصار، الحالة التي وجدها فرناندو عندما انضم إلى مقاتلي حزب شغيلة أمريكا الوسطى الثوري.

إحالات

Entretien avec Maribel, Amatitán- 75 .abajo, 19 mai 2019

Entretien avec José Recinos- 76 Marroquín, alias Arnulfo Neruda, Soyapango, .8 de abril 2019

بول شاينو CHAIGNAUD Paul

بقلم: ألبير عياش

ولد في 20 يونيو 1887 في ديجون (كوت دور)، فرنسا؛ وتوفي في 22 فبراير 1968 في الرباط (المغرب)؛ عمل في مجال الفوسفات، ثم مديرا لأسبوعية المغرب الاشتراكي (1934-1938) في الرباط؛ وسكرتير الفرع الفرنسي للأممية العمالية (الأممية الاشتراكية) في الدار البيضاء في عام 1931، اشتراكي من اليسار الثوري، ثم شيوعي عند تأسيس الحزب الشيوعي المغربي في العام 1943؛ مدافع حازم عن الحركة الوطنية المغربية.

LES CAHIERS ROUGES

Nos Frères des Colonies

LE SANG COULE AU MAROC

مقال للمناضل الاشتراكي بول شاينو ضد جرائم الاستعمار بالمغرب

ولد بول شاينو لعائلة متواضعة من حجاري رخام من بورغوني ذات تقاليد ثورية. نجح والده في الفرار من مدينة ميتز المحاصرة للانضمام إلى باريس حيث شارك في الكومونة قبل أن يصبح اشتراكيًا من أتباع جان ألمان. التحق بول شينو بمدرسة دروو في باريس، وتابع دروس جول غيد في الجامعة الشعبية، وانضم إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي في العام 1904، وانضم إلى النقابة في1905، وشارك في إضرابات عمال صناعة التعدين والمظاهرات العمالية في العام 1906.

بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) التي خاضها بالكامل، في حملات بلجيكا ودارداينليس وصربيا، غادر إلى تاهيتي في العام 1919 حيث عمل في مجال الفوسفات. كما عمل في مجال الفوسفات في المغرب، حيث كان رئيسًا لمصلحة الشحن بميناء الدار البيضاء لدى المكتب الشريف للفوسفات، وهو المنصب الذي غادره في العام 1929. في الميناء، كما في خريبكة، صُدم من ظروف الشغيلة المغاربة وما يلقون من معاملة. كان شاينو عضوًا في الفدرالية المغربية للفرع الفرنسي للأممية العمالية منذ تأسيسها في العام 1926، وشغل منصب سكرتير فرع الدار البيضاء في العام 1931، ومحررًا في صحيفة الاشتراكي المغربي Socialiste marocain، التي تركها عندما أصبحت لسان حال الحزب الاشتراكي الفرنسي (1933)، ثم مديرًا لصحيفة المغرب الاشتراكي (مارس -1934يونيو 1938)، ما جعله يظهر كأحد الشخصيات البارزة في الاشتراكية في المغرب.

كان ينتمي إلى الجناح اليساري لحزبه، وكان عضواً في اليسار الثوري لمارسو بيفير Marceau Pivert ، وبهذه الصفة، عارض طرد التروتسكيين من الفيدرالية المغربية خلال المجلس الفيدرالي المنعقد في 10 نوفمبر 1935. حافظ على علاقات ودية مع الشيوعيين والمتعاطفين معهم، سواء كانوا مسجلين في الفرع الفرنسي للأممية العمالية أم لا، وفتح لهم أعمدة صحيفته، وشارك في مجموعات الدراسة والبحث الماركسية التي شكلوها (1935-1936). كما شكلت ثلاث جمل من القضايا وثيقة الارتباط موضوع مقالاته وأعماله: قضايا الشغيلة، والقضايا السياسية، والمسألة الوطنية المغربية. وقد سجل بعناية جهود التنظيم التي بذلتها النقابة الإقليمية ونشطاؤها، ومطالب العمال وأعمالهم، لا سيما في عالم كان مألوفًا له، عالم الفوسفات الذي كان يعتبر نفسه المتحدث باسمه. تفجر نشاطه المناهض للفاشية في الحملات التي قادها في جريدة المغرب الاشتراكي ضد العصب الفاشية، وضد الحاكم العام بيروتون، «المرزبان»، وضد فرانكو، الجنرال المتمرد. وقد رحب بوصول الجنرال نوغيس، «المقيم الجمهوري»، وبالاعتراف بالحزب الشيوعي الذي كان أنصاره على وشك مغادرة فروع الحزب الاشتراكي التي استقبلتهم (6 أكتوبر 1936)، وبالإضرابات والانتصارات العمالية في العامين 1936 و1937 في الدار البيضاء وفاس وخريبكة. بعد بضعة أشهر من التحفظ المعادي، أصبح مدافعًا عن أطروحات الشباب الوطنيين في كتلة العمل الوطني المغربية الذين أقام معهم منذئذ علاقات وثيقة نشر، مصحوبًا بتعليق، خطة الإصلاحات الخاصة بهم (مارس-أبريل 1935)؛ وفي المؤتمر الوطني للفرع الفرنسي للأممية العمالية في مرسيليا في يوليو 1937، احتل المنصة ومنع جان ليونتي، وهو اشتراكي آخر من المغرب، من التحدث، وقام في تقرير عن القضية المغربية بمحاكمة نظام الحماية وسرد مطالب «الشعب المغربي العاجلة».

قبل شهرين (مايو 1937)، انتُخب بول شينو في الهيئة الثالثة لمجلس الحكومة، وهي مجلس استشاري للحماية، حيث تدخل لطلب تسجيل الأحوال المدنية الإلزامي للمغاربة، واحترام أرباب العمل للتشريعات المتعلقة بساعات العمل اليومية، وإزالة أحياء الصفيح. لكن المرارة حلت تدريجياً محل أوهام العام 1936. فبدلاً من التحرر الذي كان متوقعاً عند وصول «الرفيق بلوم» إلى السلطة، كان القمع هو ما حل بالحركة الوطنية المغربية الناشئة (أكتوبر 1937). ولم ترحم انتقادات جريدة المغرب الاشتراكي، المتأثرة بالتروتسكية، لا اتحاد النقابات العمالية الذي اعتبرته متطرفاً في إصلاحاته، ولا الشيوعيين الذين اتهمهم بالقطع مع «الوحدة البروليتارية».

رفض شاينو، في 19 يونيو 1938، قرارات المؤتمر الوطني الاشتراكي في رويان القاضية بطرد مارسو بيفر والعودة، في حالة الحرب، إلى سياسة الوحدة الوطنية، وقرر مع غاستون ديلماس وقسم من اليسار الثوري، وقف إصدار جريدة المغرب الاشتراكي ومغادرة الفرع الفرنسي للأممية العمالية.

بعد استسلام فرنسا في العام 1940، تم اعتقاله في 20 يونيو، واحتُجز في بو دنيب حتى 25 أكتوبر 1941، ثم وُضع تحت الإقامة الجبرية. بعد الإنزال الأمريكي، انضم في فاس (ديسمبر 1942) إلى الحزب الشيوعي الناشئ. وفي فترة ما بعد الحرب، كان نشاطه أقل بروزًا. كرئيس لجمعية المحاربين القدامى في العام 1946، اهتم بالمحاربين المغاربة القدامى الذين غالبًا ما يتم نسيانهم.

عندما اشتد القمع ضد الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال، حاول، دون أن يُسمع صوته، إقناع أصدقائه المغاربة من جميع الاتجاهات بالتقارب لتشكيل جبهة موحدة. وانضم، بعد العام 1953، إلى مجموعة الليبراليين الفرنسيين في حركة «الضمير الفرنسي»، التي عارضت متطرفي حركة «الوجود الفرنسي».

توفي في 22 فبراير 1968 في الرباط، وفي حدث نادر، ألقى علال الفاسي، الزعيم التاريخي لحزب الاستقلال الذي حضر الجنازة، كلمة باللغة العربية لتذكير الحضور بأعمال بول شينو لصالح الحركة الوطنية المغربية.

المراجع:

* معلومات بيوغرافية من السيدة لخضر غزال، ابنة بول شينو، في 15 مارس 1978.

- أ. عياش، الحركة النقابية في المغرب، الجزء 1، وشهادات تشارلز دوبوي وجيرمان عياش.–ج. أوفيد، اليسار الفرنسي والوطنية المغربية، الجزء 1 و2.